



موارد

نشرة اقليمية متخصصة في التربية على حقوق الانسان
ربيع ٢٠٠٤ عدد تجريبي



التربية
على
حقوق
الانسان

'موارد' مشروع تجريبي طموح

يصدر برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة العفو الدولية عددا تجريبيا من مجلة «موارد» وهي نشرة متخصصة في مجال التربية على حقوق الإنسان موجّهة أساسا لأعضاء المنظمة في الفروع والهيكل والمجموعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و أيضا للعاملين في المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا حقوق الإنسان في مفهومها الشامل، أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

يصدر هذا العدد في مرحلة هامة من تطوّر منظمة العفو التي أقرّت خطة استراتيجية متكاملة جديدة وذلك في مجلسها الدولي المنعقد بموريلوس بالمكسيك ، في آب / أغسطس ٢٠٠٣ ، والتي تلخصها لكم في الصفحات الأولى من المجلة. وسوف تغطي هذه الخطة فترة الستة سنوات القادمة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ وسيشهد فيها عمل المنظمة توسعا يستند الى ثلاثة مفاهيم أساسية : العدالة والمساءلة والاستدامة.

ويتضمن العدد قسما مخصصا لموضوع التربية على حقوق الانسان، يتناول استراتيجية المنظمة في هذا المجال والمراجعة المزمع القيام بها لهذه الاستراتيجية.

أما قضية العدد فهي خاصة بالقانون الدولي الانساني، وقد تمت صياغته بغرض تقديم مواد تساعد الأعضاء والمهتمين بالشأن الحقوقي للتعلم في حقوق الانسان أثناء النزاعات المسلحة متخذا الوضع في العراق كمثال.

وفي باب خاص بالمنظمات، يتمّ التعريف ببعض المنظمات غير الحكومية الرائدة في مجال الدراسات والتربية على حقوق الانسان.

كما يقدم العدد في بابي 'صلة وصل' و'اصدارات' معلومات عن بعض المواقع على شبكة الانترنت وعرض لبعض المطبوعات الخاصة بالتربية على حقوق الانسان.

وبخصوص مساهمات الفروع والهيكل في مجال التربية يعرض العدد نماذج منها بغرض الاستفادة من خبرة الأعضاء.

وهكذا حاولنا في هذا العدد التجريبي أن تكون جلّ محتوياته ذات علاقة مباشرة بالأحداث داخل منظمة العفو وتلك المتعلقة بقضايا تشغل الأعضاء والعاملين في الحقل الحقوقي عامة . كما حاولنا أن يكون منحى تناول الموضوعات تربويا و يتجه المحتوى لتقديم مواد وموارد يمكن استخدامها في مجال التربية على حقوق الانسان.

هذا هو اذا العدد التجريبي من مجلتكم التي تتطلع الى ابداء الرأي فيه بتقييم مواده واخراجة الفني وأيضا بالمساهمة في العدد القادم الذي سوف نخصص قسما هاما منه للحملة العالمية حول العنف ضد المرأة.

لمحمد كرعود

مدير المكتب الاقليمي



4



7



18



20



29

مديرة التحرير:

رلى مخايل

الاعراج الفني:

عبر حامد

«موارد» نشرة إقليمية متخصصة في التربية على حقوق الانسان
يصدرها برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - لندن

للحصول على نسختكم يمكنكم الاتصال بـ:

Amnesty International

Regional Office for Middle East and North Africa - Beirut

Telephone: 961 1 805 663/4

Fax: 961 1 805 665

Email: mena@amnesty.org

Middle East and North Africa Program - London

Peter Benenson House

1 Easton Street

London W C1X 0DW

United Kindom

Telephone: 44(0) 20 74135500

Fax: 44(0) 20 79561157

E-Mail: amnestyis@amnesty.org

منظمة العفو الدولية

برنامج الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا - لندن

هاتف: ٢٠ ٧٤١٣٥٥٠٠ (٠) ٤٤

فاكس: ٢٠ ٧٩٥٦١١٥٧ (٠) ٤٤

البريد الإلكتروني:

amnestyis@amnesty.org

المكتب الإقليمي للشرق

الأوسط وشمال إفريقيا -

بيروت

هاتف: ٨٠٥٦٦٣/٤ - ٩٦١-١

فاكس: ٨٠٥٦٦٥

البريد الإلكتروني:

mena@amnesty.org

العنوان على شبكة الإنترنت:

www.amnesty-arabic.org



استراتيجية حقوق الإنسان: عولمة العدالة!

بناء على تحليل خبراء، تبلورت لدى المنظمة سبعة مواضع رئيسية باعتبارها القضايا الأساسية التي يجب ان تضمنها المنظمة لاستراتيجيتها الخاصة بحقوق الإنسان:



– **التمييز**: إن التمييز، سواء تجلّى في صورة تعصب ديني في آسيا أو تعصب عرقي في أفريقيا أو تعصب عنصري في أوروبا، يؤثر سلباً على حياتنا جميعاً. وفي الظروف السياسية الراهنة حيث توجه اعتبارات الأمن القومي جداول الأعمال السياسية، فإن الاختلافات العنصرية تؤدي إلى ازدياد التمييز واستمرار، وربما تزايد، الصراعات الداخلية التي تنشأ عن الخلافات الدينية أو العرقية أو الاقتصادية أو السياسية.

– **الإفلات من العقاب**: إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لا يُقدّمون إلى العدالة حتى بعد مغادرتهم السلطة. وتتنزّل الأخطار التي تهدد حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، ولا سيما في سياق بواعث القلق المتعلقة بالأمن القومي. وتمثل المحكمة الجنائية الدولية فرصة جديدة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، إلا أنها

هي ذاتها تتعرض للهجوم. وتستخدم الدول القوية إمكاناتها الاقتصادية لكسب الحلفاء في هجومها على أجهزة الأمم المتحدة الخاصة بالأمن وحقوق الإنسان.

– **السلامة الجسدية والعقلية**: لا تزال السلامة الجسدية والعقلية عرضة للخطر من جانب الدول والجماعات السياسية المسلحة والفاعلين غير التابعين للدولة. إذ تحاول بعض الدول تبرير إجراءاتها بذريعة تصاعد بواعث القلق الأمنية. ومن المتوقع أن تستمر عقوبة الإعدام، التعذيب، الإبقاء سجناء الرأي والهجوم على حرية التعبير وغيرها من الانتهاكات، وقد تتخذ أشكالاً جديدة، مما سيشكل تحدياً جدياً ستواجهه منظمة العفو الدولية.

– **النزاع المسلح**: ستؤثر النزاعات على حياة ملايين البشر، بحيث يكون احترام القانون الإنساني في أدنى درجاته أو ينعدم تماماً، وستتسم المؤسسات التي يجب

أن تحميهم بضعف بالغ لا تستطيع معه أن تلبّي متطلبات القانون الدولي، وحيث لا يتسم المجتمع المدني بالقوة الكافية للمطالبة بحماية نفسه.

– **انتقال السكان**: إن تزايد الهجرات سيؤدي إلى تنوع أكثر في المجتمعات. ولن تلق حقوق ملايين اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً والمهاجرين والأشخاص الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم سوى مزيد من الإزدراء.

– **النساء والفتيات**: في حين أدى تغير التصورات حول أدوار الجنسين إلى تقليص الهوة بين الرجل والمرأة وإلى الاعتراف القانوني بالفروق الجنسية في بعض مناطق العالم، قوبلت المحاولات الهادفة إلى وضع حد للتمييز ضد المرأة بمقاومة شديدة في مناطق أخرى. وتُستهدف النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، حيث تُستخدم الانتهاكات، من قبيل الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، كأسلحة حرب.

إن العنف ضد المرأة في المنزل والمجتمع على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة بشكل أساسي، يشكل تحدياً للدول لإتاحة الفرصة للجوء إلى القضاء، وذلك عبر إنشاء أنظمة قانونية وقضائية وصحية لا تقوم على التمييز.

– **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**: لقد أصبح التباين بين العالم المتطور والعالم النامي أكثر اتساعاً مما كان عليه في أي وقت مضى: إذ أن ٨٥٪ من سكان العالم لا يحصلون إلا على ٢٥٪

من موارده. وستتركز الثروة، الدخل، الموارد، والاستهلاك في حفنة من البلدان، بينما يُحرم فقراء العالم – في جنوب وشرق آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية والجيوب المتزايدة في العالم المتطور – من حقوقهم الإنسانية الأساسية، ويعانون العوز، سوء التغذية، عدم كفاية أنظمة التعليم والرعاية الصحية.



الاستراتيجية التنظيمية: اطلاق الطاقات

وستعمل على تحقيق هذه الأهداف في ضوء المبادئ التالية:

- إطلاق الطاقات والإبداعات في المنظمة
- بناء القدرات والمعلومات
- البناء الداخلي والإنجازات
- الشراكة والتحالفات (الداخلية والخارجية)
- النمو
- التقويم والمساءلة

لتحقيق استراتيجيتها الخاصة بحقوق الإنسان لسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، ستركز منظمة العفو الدولية طاقاتها ومواردها على ما يلي:

- ضمان جودة الأبحاث
- اتخاذ إجراءات فعالة
- الاتصال بشكل فعال
- تعبئة البشر
- إقامة بناء حيوي
- تعزيز الثقة العامة بها

الخطة الاستراتيجية الجديدة لمنظمة العفو الدولية الفرص والتحديات على طريق المستقبل

في مطلع قرن جديد، أقر المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية في المكسيك في اجتماعه السادس والعشرين في تاريخ ١٦-٢٣ أغسطس/آب ٢٠٠٣، خطة استراتيجية للمنظمة للسنوات الستة القادمة ٢٠٠٤-٢٠١٠. تطمح عبرها الى الاستجابة للاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، ودخول المجالات الجديدة لحقوق الإنسان. ولحظت فيها المنظمة الاطار العام الموجه لواضعي الخطط التشغيلية في أنشطتها كافة، بما فيها التربية على حقوق الإنسان. ما هي مرتكزات هذه الخطة؟

تركز عملها في فترة سابقة على سجناء الرأي، المحاكمات العادلة، التعذيب وعقوبة الإعدام. غير انه مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم كان لا بد للمنظمة من اعادة النظر في توسيع نطاق عملها.

فحددت ثلاثة مفاهيم أساسية لمشروعها المستقبلي، على الصعيدين الخارجي والداخلي، هي:

العدالة: إن جوهر النضال من أجل العدالة هو نضال من أجل التمتع بحقوق الإنسان والحصول عليها على قدم المساواة. **المساواة:** يجب أن يعلم مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان أنهم سيخضعون للمساءلة في المحاكم القانونية. كما يجب أن تعلم الحكومات والفاعلين غير الحكوميين أن المعايير الدولية ستطبق عليهم. يجب أن نؤمن، في منظمة العفو الدولية، الشفافية في ديمقراطيتنا الداخلية، وأن نخضع للمساءلة أمام جميع المساهمين في المنظمة.

الاستدامة: يجب التأكد من أن التغييرات التي نعمل من أجلها

ستصمد أمام أخطار العدوان المتجدد عليها وفي وجه الأخطار الجديدة على النظام الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي استبدال أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، لتحل محلها أنظمة دائمة للنزاهة والعدالة. وعلى الصعيد الداخلي، يجب أن ننظر إلى الأشخاص والأموال كموارد نستثمرها لبناء القدرات والقيام بتحركات مستدامة وفعالة وتشكيل قيادة خاضعة للمساءلة.

الرؤية و تطور الرسالة

حددت منظمة العفو الدولية، في اجتماع المجلس الدولي الذي عقد



في دكار - السنغال عام ٢٠٠١، رؤيتها ورسالتها

وقيمها الأساسية التي يركز عليها عمل الحركة بأسرها وسلوكها، والتي استندت إليها خطتها الاستراتيجية الجديدة، وفي هذه الرؤية أن:

"منظمة العفو الدولية تتطلع الى عالم يتمتع فيه جميع الناس بحقوق الإنسان كافة المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية.

وسعيًا لتحقيق هذه الرؤية، تمحور عمل المنظمة في إجراء أبحاث والقيام بتحركات تركز على منع وإنهاء الانتهاكات الخطيرة للحقوق في السلامة الجسدية والعقلية وحرية الضمير والتعبير وعدم التعرض. وتشكل منظمة العفو الدولية مجتمعاً دولياً للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعتنقون مبادئ التضامن الدولي والتحركات الفعالة دفاعاً عن الضحايا الأفراد

والتغطية العالمية وشمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والحياد والاستقلال والديمقراطية والاحترام المتبادل."

التطلع إلى المستقبل

أبرز التزام منظمة العفو الدولية مناهضة الظلم تحديات جديدة عليها. وقد



خطوات جديدة

في اجتماع المجلس الدولي لعام ٢٠٠١، اتخذت منظمة العفو الدولية خطوات جديدة منها:
-توسيع نطاق عملها في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
-تمكين أعضائها من التصدي لبواعث القلق بشأن حقوق الإنسان في بلدانهم.

من نحن

الإنسانية للجميع والمشاركة مع الآخرين في هذا السبيل.
تضم زهاء ١.٥ مليون عضو ومناصر في أكثر من ١٤٠ بلداً. تتلقى تمويلها من أعضائها المنتشرين في شتى انحاء العالم ومن التبرعات العامة.

منظمة العفو الدولية، حركة تطوعية عالمية لأناس يناضلون من أجل حقوق الإنسان وهي منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والعقائد الدينية. لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي. تعنى فقط بالدعوة إلى حماية الحقوق

إستراتيجية منظمة العفو الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان اسلوب عمل يتجدد

في العقود الاخيرة من القرن الماضي، ناقش أعضاء منظمة العفو الدولية أهمية التربية على حقوق الإنسان، واتخذوا خطوات وتدابير عدة لادماجها ضمن مجالات عمل المنظمة. فمن اعطاء المجلس الدولي للمنظمة عام ١٩٩١ أولوية متقدمة للتربية على حقوق الإنسان، إلى صياغة "أستراتيجية منظمة العفو الدولية للتربية على حقوق الإنسان" عام ١٩٩٣، إلى وضع استراتيجية التربية على حقوق الإنسان التي اعتمدها اجتماع المجلس الدولي عام ١٩٩٥ موضع التنفيذ... خطوة خطوة عززت المنظمة مكانة التربية على حقوق الإنسان ضمن برامجها، إلا أنه مع اجتماع المجلس الدولي لعام ٢٠٠٣، تم اعتماد دمج التربية على حقوق الإنسان في استراتيجية حقوق الإنسان كأسلوب عمل "سيكون له حضوره في مناحي عملها كافة". فكيف تطورت هذه الاستراتيجية ومضامينها؟ وما هي خطوطها العريضة؟

الأنشطة الهادفة إلى تمكين الأفراد من اكتساب معرفة وفهم حول:
- مفاهيم حقوق الإنسان والقيم التي تركز عليها.
- الأدوات التي ترصد حقوق الإنسان وتحميها.

- المهارات الرامية إلى تعزيز

القيم والمواقف التي تتمسك بحقوق الانسان وتشجع على القيام بتحركات دفاعاً عن هذه الحقوق.

نطاق نشاطاتها

تعزز منظمة العفو الدولية في أنشطة التربية على حقوق الإنسان المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي وغيرهما من الاتفاقيات والمعايير والمعاهدات التي تحظى باتفاق دولي.

وتشدد المنظمة في هذا النشاط على شمولية مبادئ حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة واعتماد بعضها على البعض الآخر. وتقر المنظمة بأنها لا

تمتلك الخبرة الضرورية في مجال التربية على حقوق الإنسان. كما تعترف بالدور الضروري الذي تؤديه المنظمات الأخرى في هذا المجال، وتقر بأهمية التعاون المتبادل لحماية هذه الحقوق ومنع انتهاكها ومحاربتها.

تقر منظمة العفو الدولية بأنه بينما قد يكون التعاون مع الهيئات الحكومية ممكناً ومرغوباً فيه في بعض الدول، إلا أن ظروفاً معينة في دول أخرى قد تستدعي الامتناع عن إقامة مثل هذا التعاون، مثال ذلك ان تكون الحكومة مسؤولة عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

أهداف البرامج البعيدة المدى

هدفت منظمة العفو الدولية عبر تبني هذه الاستراتيجية الى الوصول إلى جمهور واسع، متنوع ثقافياً ومن الأعمار كافة، مما يسمح لها في وضع ايمانها موضع التنفيذ بأن جميع الأفراد يملكون الحق ويتحملون المسؤولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وهدف كذلك الى إعداد وتنفيذ برامج فعالة للتربية على حقوق الإنسان في الدول كافة مع هياكل منظمة العفو الدولية وضمان توفير جميع الموارد الضرورية لتنفيذها بالكامل.

كما هدفت الى العمل مع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة وغيرها من المنظمات لضمان جعل التربية على حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التعليمية كافة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، وتشجيع استخدام الطرق المبتكرة في التعليم لاثراء عمليات التعلم.

الخلفية التاريخية

هدفت منظمة العفو الدولية، عبر اعتماد التربية على حقوق الإنسان في برامجها، إلى نشر الوعي والاطلاع على المفاهيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،



والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي اتفاقيات ومعاهدات اخرى ذات صلة. ويتمثل الهدف النهائي في تشجيع الناس على اعتناق المعتقدات والسلوكيات والسياسات المؤيدة لحقوق الإنسان. لقد وعت المنظمة، منذ زمن طويل، أهمية التربية على حقوق الإنسان. فمُنذ العام ١٩٧٦، وفي الاجتماع الإقليمي الآسيوي لمنظمة العفو الدولية، جرت مناقشة الحاجة إلى إعداد برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان. وطُرحت في اجتماعات المجلس الدولي في الثمانينات كافة، مشاريع قرارات تشدد على أهمية التربية على حقوق الإنسان. وحدد اجتماع المجلس الدولي، الذي عُقد في هلسنكي عام ١٩٨٥، أربعة مبادئ أساسية حول التربية على حقوق الإنسان، وضعت الإطار الأساسي لمشاركة منظمة العفو الدولية في هذا المجال.

بعدها أخذت الطاقات والموارد المتوافرة داخل الحركة، والمختصة بمزاولة أنشطة التربية على حقوق الإنسان، تزداد بشكل كبير لاسيما بعد تنفيذ طلاب نرويجيون عام ١٩٩١ عملية "يوم عمل" عارديها لانشطة المنظمة في هذا المجال. وجرى توفير الموارد المالية للفروع الموجودة في آسيا، أمريكا اللاتينية وأفريقيا لإعداد برامج التربية على حقوق الإنسان.

أبرز هذا النشاط المتزايد في مجال التربية على حقوق الإنسان الحاجة إلى انتهاج سياسة موحدة ومشتركة وتنفيذ خطة

استراتيجية جديدة للتربية على حقوق الإنسان داخل الحركة.

في اجتماع المجلس الدولي عام ١٩٩٣، اعتمدت منظمة العفو الدولية سياسة خاصة بالتربية على حقوق الإنسان. وألقت الضوء على الحاجة إلى إعداد استراتيجية التربية على حقوق الإنسان بالتعاون مع الفروع والمجموعات "بهدف توحيد سياسة التربية على حقوق الإنسان وإعداد برنامج عالمي للتربية عليها". وبذلك تم التأكيد مرة أخرى، بأن التربية على حقوق الإنسان يجب أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للمنظمة وخاصة في مجال التحركات والتنمية واللامركزية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى".

وبحسب الاستراتيجية التي أقرها المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان عام ١٩٩٥، تحددت أهم مكوناتها كالآتي:

"تربية على حقوق الإنسان"

بحسب التعريف الاولي لمنظمة العفو الدولية: التربية على حقوق الإنسان هي مجموعة من



الاستراتيجية المالية: النمو!

من الاستراتيجي إلى التشغيلي

كي نستطيع المنظمة أن تضع خططا تشغيلية للفروع والأمانة الدولية وغيرهما من الهياكل واللجان والهيئات الأخرى، وضعت اسسا للتخطيط التشغيلي، يسمح بشرح الالتزامات المشتركة في الخطة.

إن الالتزامات المشتركة هي أساسية في مجالات التحركات، الحملات، التنمية التنظيمية، توليد الإيرادات والمساءلة.

وستكون المناقشات المتعددة الأطراف ضرورية لتحديد الالتزام بالخطة التي وضعتها مختلف هيئات الحركة. ومن المهم بناء القدرات بحسب مخطط يلحظ وضع جدول زمني دولي، ونموذج تخطيط عام وأدوات تدريبية أخرى.

والجدير ذكره ان المنظمة لا تفترض وجود خطة تشغيلية رئيسية للحركة بأسرها، فبعد الاتفاق على الالتزامات المشتركة، ستقوم الهيئات المختلفة في الحركة بإدماج أنشطتها ومجالات مسؤوليتها الواردة في خططها الخاصة.

ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تضطلع فيها الحركة بعملية تخطيط بهذا الحجم، سيستعين عليها مراقبة سير هذا النشاط بعناية. وإذا دعت الحاجة إلى إجراء تعديلات، يجب أن تكون قسادية على إجراءاتها كي تضمن استخدام مواردها بصورة استراتيجية وفعالة.

إن الاستراتيجية التنظيمية تقوم على الموارد، وتعكس تقييماً لمواطن القوة ومواطن الضعف، وهي معلنة بذلك عزم المنظمة على ضبط مواردها وتعزيز قدرتها على الوفاء باستراتيجية حقوق الإنسان التي قررت تنفيذها. وسيعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على قدرتها على تطوير الكفاءات التي تحتاجها، واستخدام أشكال التحرك الفعالة وامتلاك الموارد المالية الضرورية.

وكي تتمكن منظمة العفو الدولية من الوفاء بالخطة الاستراتيجية المتكاملة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، ستقوم بزيادة مواردها المالية ودعم أنشطة العضوية عن طريق النمو المالي وتعزيز الإدارة المالية.

وتسترشد الاستراتيجية المالية لمنظمة العفو الدولية بمبادئ العدالة وتتمسك بالقيم الأساسية منها كالأستقلال والحياد.

مجالات عمل مشتركة

حدد اجتماع المجلس الدولي -٢٠٠٣، ثلاث مجالات رئيسية للالتزام المشترك بمحور عمل الحركة بأسرها خلال فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة، وهي:

-الحملات العالمية (حملة مناهضة العنف ضد المرأة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦)

-النمو (في الأنشطة والعضوية والتنوع والموارد المالية)

-تعزيز المساءلة

مراجعة التربية على حقوق الإنسان



اجرت اللجنة الدائمة للأبحاث والتحركات مراجعة لسياسة منظمة العفو الدولية واستراتيجيتها بشأن التربية على حقوق الإنسان في نيسان-ابريل ٢٠٠٣. ركزت المراجعة على تعريف منظمة العفو الراهن للتربية على حقوق الإنسان كما تفهمه الفروع والهيكل وعلى تدريب العضوية، الفئات المستهدفة، عمل المنظمة في مجال التربية وأساليبها، التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، إدماج التربية على حقوق الإنسان في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للفروع، الموارد البشرية والتمويل، وتبادل التجارب والموارد ضمن منظمة العفو، وتقييم برامج حقوق الإنسان.

اقترحت المراجعة توصيات عدة استندت إلى ما جمع من بيانات، واوصت بصياغة تعريف واضح للتربية على حقوق الإنسان، الاتفاق على استراتيجية لبرنامج منظمة العفو للتربية على حقوق الإنسان طبقاً للرؤية والرهنتين لمنظمة العفو، وتحسين طرق القيام بالتربية على حقوق الإنسان. فما هي أبرز النواحي التي تناولتها المراجعة والى ما أفضت؟

لقد تناولت المراجعة الجوانب التالية:

١- تعريف التربية على حقوق الإنسان

تتسم وثائق منظمة العفو بالإرتباك من حيث تعريفاتها للتربية على حقوق الإنسان وعلاقتها بالتوعية على هذه الحقوق. وتشمل التعريفات السابقة "سلسلة من الأنشطة التي صممت تحديداً لبث الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان، وغرس قيم ومواقف تعترف بالحقوق نفسها للجميع، وتشجع التحرك للدفاع عن هذه الحقوق" وكذلك: التربية على حقوق الإنسان هي "أداة لتحقيق الوعي بحقوق الإنسان" (اجتماع المجلس الدولي لعام ١٩٩٥). وفي مقدمة استراتيجية منظمة العفو للتربية على حقوق الإنسان، ورد أنها تساعد في خلق وعي بحقوق الإنسان. وتنص الورقة نفسها على أن "عمل منظمة العفو في مجال التربية على حقوق الإنسان يشمل على عمل للتوعية بحقوق الإنسان".

وقد أوصت الوثيقة لتجاوز هذا الإرتباك في ما يتعلق بالتعريف التوصية التالية:

ينبغي على منظمة العفو تبني تعريف للتربية على حقوق الإنسان كالتالي: التربية على حقوق الإنسان هي سلسلة الأنشطة المصممة لبث المعرفة بحقوق الإنسان وللتشجيع على العمل النشط من أجل الدفاع عن هذه الحقوق. والتربية على حقوق الإنسان موجهة نحو ترك تأثير طويل الأمد على المواقف والسلوك.

ويمكن للتوعية بحقوق الإنسان أن تكون خطوة أولى تمهد لبرنامج للتربية

على حقوق الإنسان، غير أنه لا ينبغي الخلط في هذا السياق بين التوعية بحقوق الإنسان وبين رفع مستوى الوعي بمنظمة العفو الدولية كمنظمة.

٢- التربية على حقوق الإنسان وتدريب العضوية

ويشير تحليل إستمارات الفروع والهيكل إلى وجود ارتياح حيال البرامج الجارية لتدريب العضوية، ولكنه يشير أيضاً إلى غياب المفهوم المشترك لـ"العضوية" وأشكال العضوية. ولذا، فقد نمت علاقات متباينة بين التربية على حقوق الإنسان وبين العضوية في أوساط الحركة.

لذا أوصت الوثيقة أنه ينبغي على منظمة العفو التمييز بين تدريب العضوية وبين التربية على حقوق الإنسان في الوقت الذي تدرك أن التربية على حقوق الإنسان مكون ضروري لتدريب العضوية، وأنه يمكن لعضوية منظمة العفو أن تكون إحدى الفئات المستهدفة بالتربية على حقوق الإنسان.

وبينما يمكن للمعرفة بحقوق الإنسان أن تزيد من الرغبة في الانضمام إلى عضوية منظمة العفو، غير أن استخدام التربية على حقوق الإنسان لكسب الأعضاء ينسف الفكرة نفسها التي تقوم عليها التربية على حقوق الإنسان.

٣- التأكيد من أن التربية على حقوق الإنسان تتم فعلياً

وضع القرار ٢٤ إجتماع المجلس الدولي لعام ١٩٩٥ استراتيجية طويلة الأجل "لعمل نحو تأسيس التربية على حقوق الإنسان في أكبر عدد ممكن من البلدان". واشتملت الاستراتيجية على "كسب التأييد لإدماج التربية على حقوق الإنسان في التدريب العملي وفي المؤسسات التربوية، بدءاً من المدارس وانتهاء بالجامعات والأكاديميات العسكرية والشرطية، وفي دورات الخدمة المدنية"، وكذلك على "دعم ... معلمي حقوق الإنسان داخل منظمة العفو وخارجها، وعلى نحو رئيسي من خلال إقامة مراكز موارد التربية على حقوق الإنسان".

وقد شددت اللجنة على أن أعضاء منظمة العفو يحتاجون إلى زيادة معارفهم بشأن مجالات محددة من التربية على حقوق الإنسان قبل أن ينتظر منهم تولي التدريب في هذه المجالات. ومن الضروري أن توفر الفروع والهيكل الإطار الضروري لهذا النشاط.

٤- أساليب التربية على حقوق الإنسان

يشمل برنامج منظمة العفو الدولية للتربية على حقوق الإنسان تعزيز الأنشطة الثقافية المصممة لتلائم التعليم غير الرسمي، من قبيل مسرح الطفل والمسابقات الكتابية والأفلام وبرامج الراديو والتلفزة، وذلك بهدف "تقديم برامج ذات مستوى تعليمي رفيع".

أغراض التربية على حقوق الإنسان

مشروع في جميع أنحاء العالم وكأولوية على جدول الأعمال العالمي.

٦- **تلمين تمويل كاف على المستوى الدولي والمحلي من أجل برنامج التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية.** وذلك لضمان توفير الموارد والأموال اللازمة للإدارة الفعالة لبرنامج التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية.

٧- **إجراء مراجعة وكليات تقييم فعالة وشاملة ومنهجية لأنشطة التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية.** الهدف: ضمان تطوير أنشطة التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية بفعالية وبمعايير مهنية رفيعة، ومعالجة مواطن الضعف والقصور فيها. كما تم تحديد أدوار كل من الفروع والشبكات الإقليمية في إنجاز هذه الأغراض.

- دور الفروع

إن أنشطة التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية غير مركزية، مع تنسيق مركزي تتولاه الأمانة الدولية. ويعد كل فرع أو هيكل تنسيق قطري برنامجاً الخاص وفق وضعه الاجتماعي-السياسي، وخلفيته القومية والثقافية، وموارده. وفي حين أن معظم هيكل المنظمة قد أدركت أهمية التربية على حقوق الإنسان، وأعدت برامج واسعة لها تستهدف قطاعات محددة، لم تنجز بعض الفروع الأخرى برامجها الخاصة بعد.

- دور الشبكات والتجمعات الإقليمية\شبه الإقليمية في التربية على حقوق الإنسان

يجب أن تؤدي شبكات وتجمعات التربية على حقوق الإنسان دوراً رائداً في تسهيل إجراء نقاش حول هذه الناحية من الأنشطة التعزيزية وتقديم منتديات كافية لتبادل المعلومات.

وحيث لا يوجد لمنظمة العفو الدولية أعضاء في دولة ما أو حيث لا يعتبر أعضاء المنظمة أنفسهم مهنيين لتنفيذ برامج للتربية على حقوق الإنسان، يمكن للشبكات التربوية على حقوق الإنسان أو فروع المنظمة التي تتمتع بالخبرة، وبالتعاون الوثيق مع الأمانة الدولية، أن تباشر بتنفيذ برامجها في تلك الدولة، بالتعاون مع الأعضاء المحليين لمنظمة العفو الدولية و/أو المنظمات الأخرى.

- دور الأمانة الدولية

يتولى فريق التربية على حقوق الإنسان وبرنامج التنمية الدولية في الأمانة الدولية الإشراف على تنفيذ برنامج التربية على حقوق الإنسان لدى منظمة العفو الدولية ويضمن إدارته على الوجه الصحيح، ويعد نشرة إخبارية فصلية للتربية على حقوق الإنسان وينسق أنشطة التربية المنفذة في الميدان ويحدد الفروع الرئيسية التي ستضطلع بالأدوار الرئيسية مثل إنتاج فهرس المواد أو استضافة اجتماعات لمنتدى التربية على حقوق الإنسان.



أقر المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية عام ١٩٩٥ إستراتيجية منظمة العفو الدولية للاعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩ في مجال التربية على حقوق الإنسان، من أجل العمل على تحقيق الأهداف البعيدة المدى، أعدت منظمة العفو الدولية لمجموعة من الأغراض نوردها في ما يلي:

١- **إدراج قضايا حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والتدريبية الرسمية والممارسات التعليمية في المدارس والجامعات ومؤسسات التدريب المهني والمحافل التثقيفية.**

وذلك بهدف: تعزيز الالتزام السياسي بإعطاء أولوية لقيام المسؤولين الحكوميين بإدراج قضايا حقوق الإنسان في مناهج التعليم والتدريب الرسمية، بحيث يتم إعداد سياسات كافية وتنفيذها وتوفير الموارد الضرورية.

الإسهام في إدراج قضايا وقيم حقوق الإنسان في تدريب المدرسين وأساتذة الجامعات وللمدرسين المهنيين الآخرين بحيث يكونون جاهزين لدمج قضايا حقوق الإنسان في ممارساتهم وموضوعهم التعليمية.

٢- **إعداد البرامج غير الرسمية للتربية على حقوق الإنسان وتوسيعها**

وذلك بتيسيرها أمام الناس ولاسيما الشباب الذين لا يستطيعون المشاركة في نظام التعليم الرسمي وأولئك الذين غادروه.

٣- **تسهيل وزيادة تبادل الخبرة والمعلومات والمواد في مجال التربية على حقوق الإنسان داخل منظمة العفو الدولية وحركة حقوق الإنسان عموماً.**

وذلك بإقامة تعاون أفضل ووضع آليات اتصال أفضل على جميع المستويات لتحسين التدفق المتبادل للمعلومات والخبرة التدريبية واستخدام الموارد المتوفرة داخل منظمة العفو الدولية وأوساط المنظمات غير الحكومية عموماً، مما يؤدي إلى بذل جهد منسق لتعزيز حركة التربية على حقوق الإنسان وتوجيهها والمزيد من التطوير لأنشطة التربية على حقوق الإنسان في العالم.

٤- **إنشاء شبكات إقليمية وشبه إقليمية للتربية على حقوق الإنسان**

وذلك بتحسين التعاون بالنسبة لأنشطة التربية على حقوق الإنسان داخل منظمة العفو الدولية وكذلك مع المنظمات الأخرى لتطوير المزيد من المنهجيات ذات الصلة والتي تأخذ بعين الاعتبار ثقافات محددة في كل منطقة أو شبه منطقة. مما يسهل انتشارها في المناطق ويعززها.

٥- **عملية نشطة لكسب تأييد المنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية الدولية للإقرار بمسؤولياتها بالنسبة إلى التربية على حقوق الإنسان وتحصل هذه المسؤوليات.**

وذلك بتشجيع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات العلاقة على تهيئة مناخ يُنظر فيه إلى التربية على حقوق الإنسان كنشاط



الإنسان، ولتقييمه" في سبيل "ضمان تنمية عمل منظمة العفو للتربية على حقوق الإنسان بصورة فعالة حسب مستويات مهنية رفيعة، ومعالجة أوجه الضعف والخلل في هذا العمل".

لذا ينبغي على منظمة العفو وضع مبادئ توجيهية لتقييم أنشطة التربية على حقوق الإنسان ونتائجها.

١٠- استخلاصات واقتراحات

وجدت هذه المراجعة أن هناك أنشطة وخبرات متعلقة بالتربية على حقوق الإنسان لدى فروع وهيكل عدة.

وتبين لها أيضاً وجود تناقضات عدة في تعريفات منظمة العفو، وعدم وضوح في الفصل بين السياسة والاستراتيجية وأساليب العمل، وفي العلاقة في ما بينها.

وتلاحظ المراجعة وجود فجوة بين ما أعطي من أولوية متقدمة للتربية على حقوق الإنسان وبين التضمين الفعلي للتربية على حقوق الإنسان في الخطط والتمويل وتخصيص الموارد على المستوى الوطني.

وتقترح وضع تعريف جديد أكثر وضوحاً للتربية على حقوق الإنسان وإعادة صياغة استراتيجية التربية على حقوق الإنسان في ضوء التغيرات التي طرأت على الحركة، وفقاً للرؤية والرسالة الجديتين لمنظمة العفو الدولية.

وتشدد المراجعة على ضرورة تخصيص الموارد الضرورية لأنشطة التربية على حقوق الإنسان، بما فيها الموارد البشرية والمواد، وعلى ضرورة وضع آليات محسنة لدمج التربية على حقوق الإنسان في جميع مستويات عمل منظمة العفو الدولية.

الإنسان من قبل المسؤولين عن جمع الأموال وعدم تكليف نشطاء التربية على حقوق الإنسان بذلك كمسؤولية إضافية تضاف إلى مسؤولياتهم الأخرى.

٨- مواد التربية على حقوق الإنسان

وصفت معظم الفروع والهياكل كمية المواد التي زودها بها فريق التربية على حقوق الإنسان في الأمانة الدولية بأنها غير كافية، بينما وصفت نوعيتها بأنها ممتازة أو متوسطة، وعلى الأقل بأنها مفيدة.

لذا ينبغي على منظمة العفو وضع آلية تسمح للفروع بتقديم جميع المواد المفيدة مما يتوفر لديها بالعلاقة مع التربية على حقوق الإنسان مباشرة إلى قاعدة بيانات التربية على حقوق الإنسان؛ وإذا ما عملت قاعدة البيانات بصورة جيدة، فمن شأن ذلك أن يبسر إغناء بيبليوغرافيا التربية على حقوق الإنسان.

لقد تمت صياغة مواد التربية على حقوق الإنسان بعدة لغات في شتى أنحاء العالم. وترغب فروع عدة في تبادل هذه المواد مع فروع وهيكل أخرى، أو في إعداد مواد جديدة بالتعاون مع فروع أخرى (٢). إن التنوع الثري للمواد أمر له أهميته الخاصة نظراً لتلبية متطلبات هدف التعددية الثقافية ضمن فروع منظمة العفو وهيكلها.

كما ينبغي على منظمة العفو استخدام ثراء مواد التربية على حقوق الإنسان لدى العديد من الفروع وبلغات عدة لتوفير صفوف لتعليم اللغات، وإغناء التعددية الثقافية، والتوجه إلى أفراد الأقليات الإثنية بلغاتهم الأصلية.

٩- كيف تقيم الأهداف

تضم استراتيجية منظمة العفو للتربية على حقوق الإنسان "إنشاء آليات فعالة وشاملة ومنهجية لمراجعة عمل منظمة العفو في مجال التربية على حقوق

الحملات. فليست هناك أية إشارات ذات دلالة بأن الربط مع استراتيجية الحملات يقوم في الأساس على التربية على حقوق الإنسان. لذا ينبغي على منظمة العفو التأكد من الدمج الكامل للتربية على حقوق الإنسان في الاستراتيجيات والخطط التشغيلية الدولية والوطنية.

٧- الموارد البشرية والتمويل

تنص استراتيجية منظمة العفو الدولية ضمن الهدف (٦) من الوثيقة رقم ٣٢/٠٠٢/١٩٩٦ على ما يلي: "تأمين القدر الكافي من التمويل على المستويين الدولي والمحلي لبرنامج منظمة العفو للتربية على حقوق الإنسان". هذا بالإضافة الى تخصيص "زيادة مالية ودعم تنظيمي لبرامج التربية على حقوق الإنسان طبقاً للأهمية التي تسبغها الحركة على التربية على حقوق الإنسان".

بالرغم من ان نسبة عالية من الفروع ترى بأن التربية على حقوق الإنسان تحتل أولوية عالية في خططها الوطنية، بيد أن مثل هذه الأولوية لم تجد انعكاساً لها في التمويل وتخصيص الموارد البشرية.

وتقول معظم الفروع إنها تنفق أقل من ١٪ من ميزانيتها على التربية على حقوق الإنسان أو مواد التربية على حقوق الإنسان.

ويتم توفير التمويل للتربية على حقوق الإنسان في معظم الفروع من الفرع نفسه و/أو الفروع الأخرى. أما التمويل من جانب الحكومة الوطنية أو الحكومات الأجنبية فأقل شيوعاً، وقد أشارت عدة فروع إلى أنها ليست على اطلاع كاف على المبادئ التوجيهية لجمع الأموال وسياسة منظمة العفو

المتعلقة بالتمويل من قبل الحكومات. وتأتي فروع أخرى على ذكر الصعوبات التي ترافق تقديم طلبات التمويل إلى الحكومات.

وكثيراً ما توكل مسؤولية جمع الأموال إلى نشطاء التربية على حقوق الإنسان وليس إلى مسؤولي جمع الأموال.

لذا ينبغي على منظمة العفو ضمان جمع الأموال على نحو مكفول للتربية على حقوق الإنسان عن طريق أنشطة لجمع الأموال على المستويين الدولي والوطني.

وينبغي تقصي التحديات والفرص التي تواجه جمع الأموال للتربية على حقوق

ورغم ذلك ينبغي على منظمة العفو إيلاء اهتمام أكبر بالمسائل المتعلقة بمناهج التربية على حقوق الإنسان والتأكد من رؤية أساليبها على أنها وسيلة لبلوغ هدف محدد. وينبغي أن تكون هذه المناهج على اتساق مع القيم الأساسية لمنظمة العفو وأن تأخذ في اعتبارها مجموعات مستهدفة مختلفة، لا سيما المجموعات المستهدفة خارج نطاق قطاع التعليم الرسمي.

٥- التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في ميدان التربية على حقوق الإنسان

يقول العديد من الفروع والهيئات بأنه يعمل جنباً إلى جنب مع منظمات غير حكومية أخرى في برامجها للتربية على حقوق الإنسان. عموماً، يوصف هذا التعاون انه يبعث على الارتياح، لكنه محدود للغاية يقتصر احيانا على تبادل المواد.

وتذكر قلة من الفروع أنها تسعى لكسب تأييد حكوماتها بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى من أجل تضمين برامج للتربية على حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية. ولم تعط أي من الفروع معلومات عن التوصل إلى مذكرات اتفاق مع منظمات غير حكومية تنشئ تقسيماً واضحاً للمسؤوليات بحسب ما أوصت به وثيقة المنظمة رقم ٣٢/٠٠٣/١٩٩٢ باستثناء حالتين اثنتين، لم تجر الإشارة إلى أي كسب للتأييد أو تعاون، أو إلى أي أنشطة تتعلق بعقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان.

لذا ينبغي على منظمة العفو وضع سياسة خاصة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

٦- ماذا نحتاج لمساعدة فروع منظمة العفو وهيكلها في عملها للتربية على حقوق الإنسان؟

ينص القرار ١٨ لاجتماع المجلس الدولي لعام ١٩٩٢ على أنه "ينبغي للتربية على حقوق الإنسان أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل الاستراتيجية لمنظمة العفو في مجالات التحرك والتنمية واللامركزية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى".

إن الفروع تربط التربية على حقوق الإنسان فعلياً مع حملاتها الإقليمية والقطرية. بيد أن هذا الربط يتخذ بصورة رئيسية شكل استخدام مواد



مشروع للتربية على حقوق الإنسان في غربي أفريقيا 'منع التعذيب عبر التربية'



والجمعيات الاهلية، معرض كتب ومنشورات وعرض افلام حول الاعلان في قصر الاونيسكو في بيروت. كما نظمت معرضا حول المحكمة الجنائية الدولية في الجامعة اليسوعية تضمن ملصقات حول المحكمة الجنائية وحملة جمع توافيع لانضمام لبنان الى المحكمة. ثم كانت ندوة وحوار حول دور المحكمة الجنائية الدولية وافاق عملها. بعدها كان اطلاق مارتون كتابه الرسائل في ٧ نقاط في بيروت وجبل لبنان هدفها كتابة ارسال ١٠٠٠ رسالة من مناشدات وتحركات عاجلة اضافة الى جمع توافيع على عريضة " الكرامة الانسانية في قانون العقوبات".

مسابقة مدرسية في الاردن



الحرب بريشة اطفال الاردن

أطلقت منظمة العفو الدولية -المجموعة الاردنية مسابقة مدرسية في الاردن للوقوف على رأي الاطفال بالحرب ورصد مواقفهم منها. المسابقة اختارت مجال الرسم للتعبير عن الافكار والاراء. وكانت مساهمات خلاقية للاطفال عبروا بعقولهم وقلوبهم عن رفضهم للحرب.

برنامج التربية على حقوق الانسان-الفرع المغربي

في اطار تنفيذ برنامج التربية على حقوق الانسان بالتعاون مع الفرع النروجي لمنظمة العفو الدولية، نفذت شبكة التربية على حقوق الانسان في الفرع المغربي سلسلة نشاطات في هذا المجال. فأقامت دورة تدريبية للمدرسين، في مركز اعداد الموظفين في مصلحة السجون في المغرب، طالت ٢٥ مدربا بينهم مدراء ومسؤولين في مصلحة السجون. نظمت هذه الدورة بالتعاون مع وزارتي العدل وحقوق الانسان. في اطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، نظمت الشبكة في مدينة ستات على مدى ثلاثة ايام برنامجا للتشسيس والتوعية على موضوع "المساواة". طال البرنامج ٤٥ مدرسا و ٤٠ مدير مدرسة. اقيم النشاط بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية.

كما نظمت الشبكة سلسلة برامج اعداية في مجال التربية على حقوق الانسان بالتعاون مع مركز حقوق الناس في المغرب. اضافة الى تنظيمها مخيما للشباب في اطار تعاونها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل والشباب.

شرعت منظمة العفو الدولية في تنفيذ أول مشروع إقليمي من نوعه تقوم به المنظمة في مجال التربية على حقوق الإنسان وذلك في منطقة غربي أفريقيا. وتم التخطيط للمشروع بصورة تفصيلية بمشاركة منسقي التربية على حقوق الإنسان في الفروع والهيكل في بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، ومالي، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

يهدف المشروع في المدى البعيد الى القضاء على التعذيب بجميع أشكاله (بما في ذلك العنف ضد المرأة) في البلدان العشرة في غرب أفريقيا، حيث يوجد لمنظمة العفو الدولية هيكل للعضوية معترفا بها.

ويهدف المشروع الى المساهمة في منع التعذيب عبر:

١. تنمية مهارات شبكات صغيرة من نشطاء حقوق الإنسان وقدراتهم الخاصة بتخطيط برامج تعليم حقوق الإنسان وأنشطته بشأن مكافحة التعذيب، وتصميمها، وتنفيذها وتقييمها، في عشرة بلدان في غرب أفريقيا.
٢. تحضير المواد اللازمة للتدريب والحملات الرامية الى منع التعذيب ذات العلاقة بثقافة المجموعات المستهدفة، بهدف استخدامها في ورش العمل والحلقات الدراسية والحملات.

٣. زيادة مستوى الوعي العام في قطاعات ومجتمعات منتقاة بشأن صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة بمنع التعذيب.

٤. زيادة الوعي بشأن ارتفاع نسبة حدوث العنف الموجه ضد المرأة في غرب أفريقيا، والإسهام في منعه.

٥. تطوير شبكات فاعلة لتعليم حقوق الإنسان وتقوية الشبكات القائمة حالياً، من أجل قيام منظمة العفو الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية في غرب أفريقيا بتدعيم موضوعات حملات منظمة العفو الدولية العالمية، بما في ذلك حملة مكافحة التعذيب، وحملة مكافحة العنف الموجه ضد المرأة.

وتستهدف المرحلة الأولى من المشروع النشطاء الذين يشاركون حالياً في أنشطة تعليم حقوق الإنسان، أو المهتمين بالمشاركة فيها. وستزود هذه المجموعة بالمهارات والمعرفة المطلوبة لتخطيط برامج التوعية وتصميمها وتنفيذها وتقييمها، حتى تتمكن من العمل مع المعلمين والصحفيين وقيادات المجتمع والمرأة ونشطاء منظمة العفو الدولية. وسوف يستفيد طلاب المدارس والنساء والمجتمعات من تلك الجهود بصورة غير مباشرة.

وقد تم إنشاء مكتب المشروع في السنغال مع ربطه بفريق التربية على حقوق الإنسان في الأمانة الدولية.

برنامج التربية على حقوق الانسان - الفرع التونسي

في اطار خطته الاستراتيجية للتربية على حقوق الانسان، رعى الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية سلسلة نشاطات ودورات عدة. ففي مناسبة اليوم العالمي من أجل القضاء على العنف المسلط على المرأة، نظم الفرع محاضرة حول الموضوع بالتعاون مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. كما اعد الفرع محاضرة مناسبة اليوم العالمي للمرأة تناولت التحرش الجنسي. كذلك كانت ندوة فكرية مناسبة اليوم العالمي للصحافة بالتعاون مع الرابطة التونسية. ثم كان اعداد سلسلة ندوات طرحت مسألة " حقوق الانسان في عالم متغير: المخاطر والتحديات" بالتعاون مع الرابطة التونسية والمعهد العربي لحقوق الانسان والجمعية التونسية للمحاميين الشباب... حالياً، يسعى الفرع الى انشاء مكتبة عامة في مقر الفرع، والى تحسين المكتبة السمعية البصرية.

اسبوع حقوق الانسان-المجموعات اللبنانية

نظمت المجموعة اللبنانية في منظمة العفو الدولية، في ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اسبوع حقوق الانسان الذي تطلقه المنظمة للسنة الثالثة على التوالي. شملت نشاطات الاسبوع، الاعداد للقاء المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان

المنتديات الدولية للتربية على حقوق الإنسان

ومنتجات بطريقة مبتكرة ومثيرة.

المنتدى الدولي الثالث

إستضاف الفرع الترويجي المنتدى الدولي الثالث للتربية على حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٣. حضره ممثلو ٤٠ فرعاً وهيكلًا، إضافة إلى عدد من موظفي الأمانة الدولية العاملين في مجال التربية على حقوق الإنسان من لندن، دكار وبيروت. نظم المشاركون ورشات عمل تناولت أربعة مواضيع: التربية على حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية، الثانوية والجامعات، القطاع غير الرسمي (شباب وجماعات محلية...)، القطاع المهني: الصحفيون، المحامون... وأعضاء المنظمة. خصّص المنتدى القسم الأكبر من أعماله لعرض ومناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية المتكاملة لمنظمة العفو للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، وتركز النقاش حول دور التربية على حقوق الإنسان في هذه الخطة. وكان عرض للتجارب السابقة في مجال التربية على حقوق الإنسان في بلدان مختلفة ومنها:

- مشروع بلدان غرب أفريقيا.
- حملة "تصوّر لو" وقد استعملت فيها الوسائل السمعية البصرية لإبلاغ مفاهيم حقوقية بأسلوب جذاب.
- تجربة "وجوه من العالم" التي قام بها أعضاء من الفرع البلجيكي لمنظمة العفو الدولية.
- مشروع للتبادل بين الشباب يشرف عليه الفرع الهولندي ويركز على ربط الصلات المباشرة بين شباب من مختلف البلدان كوسيلة للتعليم عبر تبادل المعلومات والتجارب.
كما تمّ تنظيم "بازار" التربية على حقوق الإنسان، وقد ضمّ آخر ما أنتجته الفروع والهيكل من مطبوعات ومنتجات في مجال التربية على حقوق الإنسان. في نهاية المنتدى، تمّ انتخاب لجنة التنسيق وقد ضمّت ممثلين للأقاليم: افريقيا: الشيخ كمارا (السنغال)، آسيا: دوراتي بنجاما (ماليزيا)، أوروبا الشرقية: إيناس بوليك (كرواتيا)، أوروبا الغربية: براين روان (أيرلندا)، الشرق الأوسط: تورية بو عبيد (المغرب).

إن المنتدى الدولي للتربية على حقوق الإنسان، هو إجتماع دولي يضم منسقي التربية على حقوق الإنسان في فروع وهيكل ومجموعات منظمة العفو الدولية، وكذلك فريق التربية على حقوق الإنسان وموظفون في الأمانة الدولية وممثلون عن اللجنة التنفيذية الدولية. يهدف المنتدى إلى تعزيز شبكة التربية على حقوق الإنسان، تبادل الخبرات والمعلومات والمناهج والمواد والتوصل إلى طرق أحسن للاتصالات ومناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بكيفية استخدام التربية على حقوق الإنسان في تدعيم عمل المنظمة. إلى اليوم عقدت ٣ منتديات دولية، الأولى في الولايات المتحدة عام ١٩٩٩، الثانية في أيرلندا عام ٢٠٠١، والثالثة في النرويج سنة ٢٠٠٣.

المنتدى الدولي الأول

عقد أول منتدى دولي للتربية على حقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية في سينسيناتي -الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٩٩، باستضافه فرع المنظمة بالولايات المتحدة الأميركية، وحضره عاملون في حقل التربية على حقوق الإنسان في ٣٥ بلداً. ركز المنتدى أعماله على الأهداف المتصلة بأنشطة التربية على حقوق الإنسان ضمن "الحملة الدولية لمناهضة التعذيب". شهد المنتدى تبادل افكار ومقترحات، وعرضت فيه مجموعة مختارة من المواد التي تستخدمها الفروع والهيكل في عملها من ملصقات، كتب، دفاتر تلوين و مواد تعليمية أخرى. تمت مناقشة معمقة لبرنامج التربية على حقوق الإنسان للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٠، وانتخب المنتدى لجنة للتنسيق.

المنتدى الدولي الثاني

إستضاف فرعاً منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية فاعليات المنتدى الدولي الثاني للتربية على حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١، وحضره ممثلون ل ٤٥ فرعاً وهيكلًا. تضمن المنتدى تنظيم ورشات تناولت دمج التربية على حقوق الإنسان في عمل الفروع والهيكل. كما تطرقت إلى تعليم حقوق المرأة، أهمية عمل منظمة العفو مع المنظمات الحكومية الدولية، ورشة عملية حول استخدام الفن في التربية على حقوق الإنسان، وأنشطة متعددة أخرى. كما شهد المنتدى تنظيم "بازار الأفكار" عرض في خلاله لأنشطة

كتابان

كما اشتمل الكتاب على النداء الذي توجه به المشاركون في المؤتمر للغة العربية التي عقدت بالقاهرة في تشرين الاول - أكتوبر ٢٠٠١.

"التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي"
منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٤

يتضمن هذا الكتاب حصيلة أشغال الندوة العربية حول "التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية" التي نظّمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالعاصمة التونسية أيام ١٨-١٩ و ٢٠/٠٢/١٩٩٣. وهي تدخل في إطار الأعداد للمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي التأم ببغينا في شهر حزيران ١٩٩٣.

وقد تناول الكتاب خمسة محاور:

- ١- الثقافة السياسية والديمقراطية والحريات الأكاديمية في الوطن العربي.
- ٢- واقع التربية على حقوق الإنسان وأفاقها في جميع مراحل التعليم بالبلدان العربية.
- ٣- معوقات تطوير التربية على حقوق الإنسان.
- ٤- الإعلام والتوثيق والمعلومات ودورها في دعم ثقافة حقوق الإنسان.
- ٥- دور المنظمات غير الحكومية في التربية على حقوق الإنسان والسلام.

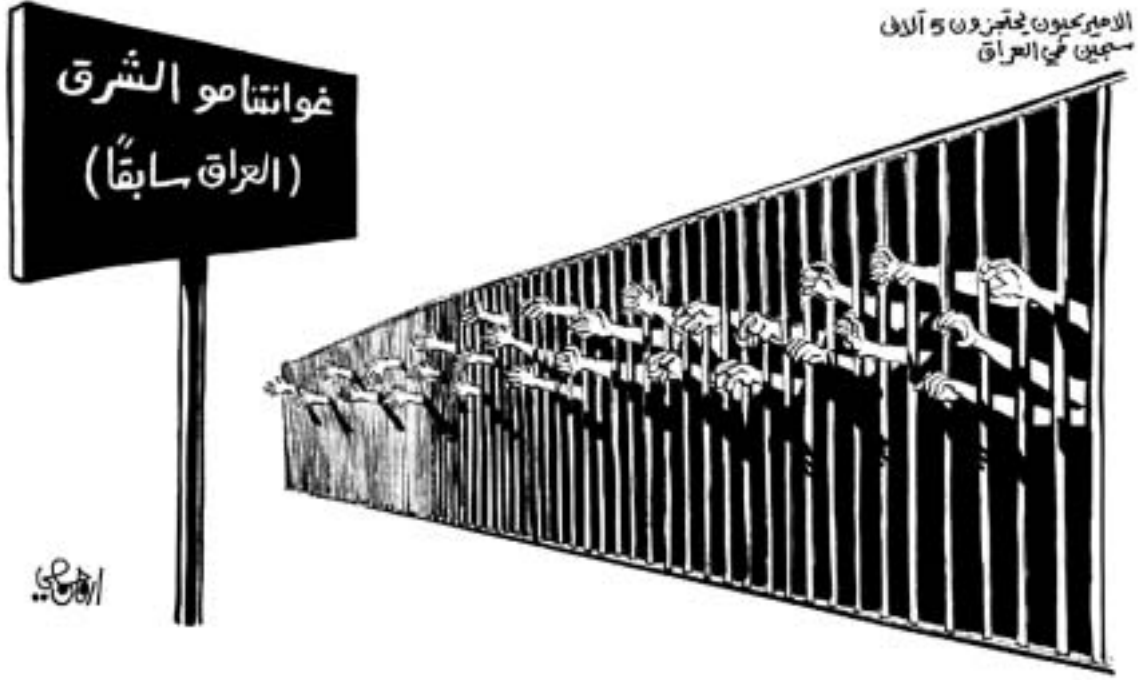
الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

تحرير: د. الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن
إصدار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

يحتوي الكتاب، الصادر باللغتين العربية والإنكليزية على أعمال المؤتمر الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي الذي نظمه مركز القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ تحت عنوان "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي".

وقد توزعت المساهمات على ثمانية محاور هي:

١. التحديات التي تواجه تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتجارب وخبرات عالمية.
٢. أثر الثقافة الدينية السائدة على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
٣. إلى أي مدى تقوم الثقافة السياسية السائدة بمهمة تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
٤. تقييم مساهمة الحكومات العربية في تعليم حقوق الإنسان.
٥. مساهمة المنظمات غير الحكومية في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
٦. دور الفنون والآداب في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
٧. دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان.



كاركاتور لارمان حمصي نقلًا عن جريده النهار.

كيف تعرف الأهداف العسكرية

يعرفها قانون العمليات الحربية على انها: " تلك الأهداف التي تسهم، بحكم طبيعتها وموقعها وضررها، إسهاماً فعالاً في خوض العدو للحرب أو في قدرته على إدامة الحرب، والتي يشكل تدميرها، كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها أو تحييدها، فائدة عسكرية مؤكدة للطرف المهاجم في الظروف المحددة في وقت وقوع الهجوم".

حماية حقوق المقاتلين

ينبغي معاملة المقاتلين الأسرى بطريقة تتماشى تماماً مع قواعد اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب والبروتوكول الأول.

-لا يجوز أن يتعرضوا، تحت أي ظرف من الظروف، للتعذيب أو سوء المعاملة، أو تسليمهم إلى أطراف ثالثة إذا كانوا يواجهون فيها خطر التعرض لمثل تلك المعاملة.

-لا يجوز تجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة في القوات المسلحة، كما لا يجوز إشراكه بنشاط في الأعمال الحربية.

إضافة إلى قواعد المعاهدات المحددة للقانون الدولي الإنساني، فإن على جميع الأطراف أن تضع في اعتبارها أن المقاتلين، فضلاً عن المدنيين، يجب أن يظلوا في جميع الأوقات "في ظل حماية وسلطة مبادئ القانون الدولي المستمدة من الأعراف المقررة ومن مبادئ الإنسانية ومن وازع الضمير العام" (المادة ١ (٢) من البروتوكول الأول).

ويجب إقامة توازن مستمر بين الضرورات العسكرية وتقاضي جميع أشكال المعاناة غير الضرورية، بما فيها معاناة جنود العدو.

معاملة أسرى الحرب

-يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات". (المادة ١٣ من اتفاقية جنيف الثالثة)

-لأسرى الحرب الحق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال". (المادة ١٤)
 -"لا يجوز، في أي وقت من الأوقات، إرسال أي أسير حرب إلى منطقة قد يتعرض فيها لنيار منطلق القتال أو إبقاؤه محتجزاً فيها، أو استغلال وجوده لجعل بعض الواقع أو المناطق في مأمن من العمليات العسكرية". (المادتان ٢٢، ٢٣)

هل تظن ان:

-الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالسجناء الذين وقعوا في قبضتها أثناء النزاع في أفغانستان كأسرى حرب، كما رفضت أن يتقرر وضعهم من قبل "محاكمة مختصة" كما رفضت منحهم أشكال الحماية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان للمعتقلين.

-شن هجوم متعمد مع معرفة أن مثل هذا الهجوم سيتسبب بخسائر عرضية في أرواح المدنيين أو وقوع إصابات في صفوفهم أو إلحاق أضرار بالأهداف المدنية أو ضرر بعيد المدى وبالغ بالبيئة الطبيعية يكون مفرطاً بشكل واضح بالنسبة للميزة العسكرية الإجمالية المحسوسة والمباشرة التي يمكن توقعها.

-الاستخدام غير الصحيح لرؤية الهدنة أو راية العدو أو الأمم المتحدة أو الشارات أو البزات العسكرية العائدة لأي منهما فضلاً عن الشعارات المميزة لاتفاقيات جنيف مما ينتج عنه وفاة أو إصابة شخصية خطيرة.

-استغلال وجود شخص مدني أو شخص محمي آخر لجعل نقاط أو مناطق أو قوات عسكرية معينة بأمن من العمليات العسكرية.

مسؤوليات دول الاحتلال: مثال العراق بموجب القانون الدولي الإنساني، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتي احتلال في العراق.

ما هو تعريف سلطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في العراق؟
 هي سلطة مؤقتة وتقتصر على تقديم الحماية والمساعدة في الحالة الطارئة الناجمة عن الحرب. وبالتالي تترتب عليهما واجبات واضحة في حماية الشعب العراقي.

واجبات دول الاحتلال:

-توطيد القانون والنظام وتقديم مساعدة إنسانية.
 -التمتع بسلطات محدودة لإصدار نصوص تشريعية وإنشاء محاكم واحتجاز الأشخاص إدارياً.

-واجب احترام حظر إكراه سكان الأراضي المحتلة وتعذيبهم وإبعادهم وترحيلهم.
 -وواجب حماية الموارد الطبيعية.

ليس من صلاحيات دولة الاحتلال:

-تغيير النظام القانوني
 -أو إجراء الإصلاحات الجذرية اللازمة لنظام القضاء الجنائي العراقي من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان.

فبموجب القانون الدولي لا تملك مثل هذه السلطة إلا الحكومة العراقية المشكلة حديثاً أو الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة.

لمزيد من المعرفة

-مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، عامر الزمالي، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
 -اللجنة الدولية للصليب الأحمر، موقعها الإلكتروني: www.icrc.org

أزمة العراق من منظار القانون الدولي الانساني البشر اولا

أثناء الحرب على العراق وبعدها، حرصت منظمة العفو الدولية على ارسال رسالة واضحة الى العالم : " شعب العراق يجب أن يأتي في المقام الأول؛ فمن واجب الدول، حتى في أزمات الحروب، وفي اوقات الاحتلال، احترام معايير القانون الدولي الانساني، وحماية المدنيين". ومع الأزمة العراقية عاد الى الواجهة الكلام على القانون الدولي الانساني. فما هي مرتكزاته ووسائل تطبيقه والمسؤوليات المترتبة على خرقه؟

ويحظر الهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة المذكورة في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، الذي يعكس القانون الدولي العرفي. وتحظر الأفعال التالية على وجه التحديد:

- الهجوم المباشر على المدنيين أو الأهداف المدنية.

- الهجوم على البنية التحتية حتى لو كانت تستخدم لأغراض عسكرية، إذا كانت العواقب العرضية القصيرة الأجل والطويلة الأجل على المدنيين غير متناسبة مع الفوائد العسكرية للموسسة والمباشرة التي يسعى الهجوم إلى تحقيقها.

- الهجوم على وسائل الإعلام لأنها تستخدم لأغراض دعائية

- الهجوم على أي أهداف مدنية أخرى، حتى لو اعتبر الطرف المهاجم أنها يمكن أن تضعف الإرادة القتالية للعدو.

وعلى جميع الأطراف أن تتخذ جميع الاحتياطات الضرورية من أجل حماية أرواح المدنيين، بما في ذلك عن طريق ضمان موضعة الأهداف العسكرية بعيداً عن المناطق المدنية، وإصدار تحذيرات إلى المدنيين، حيثما أمكن ذلك، والامتناع عن استخدام المدنيين كدروع بشرية.

"الدروع البشرية"

يحظر البروتوكول الأول بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية استخدام تكتيكات مثل "الدروع البشرية" لمنع وقوع هجوم على أهداف عسكرية. غير أن البروتوكول يوضح أيضاً أنه حتى إذا كان أحد الأطراف يحمي نفسه خلف المدنيين، فإن مثل هذا الانتهاك للقانون الدولي "لا يعفي أطراف النزاع من الواجبات القانونية المترتبة عليها تجاه السكان والأفراد المدنيين". وتتضمن هذه الواجبات اتخاذ التدابير الاحترازية الضرورية للتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية.

على ما يعتمد تطبيق القانون الدولي الانساني؟

يعتمد تطبيق قانون الدولي الانساني على ارتباط الدول بالاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها "علاقة معنوية". وتساعد التقارير الدولية العلنية والسرية التي يصدرها الصليب الاحمر الدولي كثيراً على تطبيق هذا القانون، خصوصاً ان فرقاء النزاع يخشون السمعة السيئة والصورة البشعة أثناء الحروب. ويذكر ان البروتوكول الاول من اتفاقية جنيف نص على انشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق لم تشهد النور حتى الآن لاسباب سياسية وايدولوجية.

المسؤولية ووسائل التطبيق

تقع المسؤولية المترتبة على خرق القانون الدولي الانساني في شقين. الاول مدني، يتحمل مسؤوليته أفرقاء النزاع، وتتحمل فيه الدولة التعويضات. والثاني جزائي، يتحمل مسؤوليته من يخرق هذا القانون من الاشخاص. والجدير ذكره، ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر بذلت جهوداً كبيرة لدفع القوانين المحلية في البلدان للحظ معاقبة المنتهكي القانون الدولي الانساني. وأغلبية الدول اليوم تنص قوانينها المدنية والعسكرية والجزائية على ذلك.

ما هي جرائم الحرب؟

بحسب القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تتضمن "جرائم الحرب":

-الهجمات الموجهة عمداً ضد السكان المدنيين بحد ذاتهم أو ضد مدنيين أفراد لا يشاركون مباشرة في العمليات الحربية.

ناضلت منظمة العفو الدولية منذ عقود من أجل الشعب العراقي، ساعياً الى لفت أنظار العالم إلى ما تعرضوا له من انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان على أيدي الحكومة العراقية السابقة. ومع اندلاع الأزمة العراقية، شددت المنظمة على ضرورة تقييد جميع اطراف النزاع، بمعايير القانون الدولي الانساني.



تعريف القانون الدولي الانساني

إن القانون الدولي الانساني عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ ترمي إلى حماية أولئك الذين لا يشتركون في الأعمال الحربية، بمن فيهم المدنيين والمقاتلون الجرحى أو الذين يقعون في الأسر. ويضع القانون الدولي قيوداً على وسائل شن العمليات العسكرية وأساليبها.

نشأته

منذ وجدت الحرب جرت محاولات لأسننتها وتخفيف الامها. ولعبت التشريعات والاديان السماوية دوراً اساسياً في وضع اعرافها. اما القانون الدولي الانساني كما هو متعارف عليه اليوم وضع أسسه عام ١٨٦٤ هنري دينون الذي تأثر كثيراً بما شاهده من مأسى في معركة "سلفرينو" فعاد الى جنيف وأسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكانت اولى اتفاقيات جنيف. عدلت هذه الاتفاقية مرات عدة بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية. وفي ١٢ آب ١٩٤٩ صدرت اتفاقيات جنيف الاربعة حول حماية الجرحى والمرضى، والغرقى، حماية الاسرى وحماية المدنيين. شكلت هذه الاتفاقيات قواعد القانون الدولي الانساني. ومع بروز حركات التحرر في العالم في الستينات من جهة واتساع رقعة الحروب الداخلية من جهة اخرى كان لا بد من تطوير هذه الاتفاقيات وتكاملتها. فالحق بها بروتوكولين اضافيين عام ١٩٧٧ يتعلقان بالنزاعات الدولية. وتكمن أهمية هذا الملحق انه أدخل ضمن نطاقه حركات النضال التي تقودها حركات التحرر الوطني وذلك بعد ان كانت اتفاقية جنيف وضعت اسساً للمقاتلين التابعين للمقاومة.

اهدافه

من أهم اهداف القانون الدولي الانساني التخفيف من مأسى الحروب. لذلك وضع مبادئ وقواعد يتوجب على فرقاء النزاع تطبيقها أثناء النزاعات ومنها:

-التمييز بين المدنيين والعسكريين

-حماية الجرحى

-حماية الاسرى

-حماية الممتلكات المدنية

-منع استعمال بعض وسائل الحرب وطرقها كالقصف العشوائي، تلويث المياه، استخدام اسلحة الدمار الشامل...

حماية المدنيين

بحسب القانون الدولي الانساني، يتعين على جميع الأطراف أن تمتنع عن استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية، كما يجب أن تتقيد بتقييد صارماً بتعريف الهدف العسكري.

اتفاقيات ذات صلة

إضافة الى اتفاقية جنيف هناك العديد من الاتفاقيات الدولية المتخصصة المتعلقة بمنع انتشار الاسلحة، والمحافظة على الممتلكات الثقافية، ومنع انتشار الالغام الارضية... وتشكل هذه الاتفاقيات قواعد القانون الدولي الانساني الذي يعتبر من أهم فروع القانون الدولي العام إذ تكفي الإشارة فقط الى ان مواد اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها تزيد عن ٧٠٠ مادة.

ما من حرب مثالية

برهنت الحروب دائماً على تعرض القانون الدولي الانساني الى انتهاكات دائمة في اثناها. وليس هناك اي حرب مثالية في هذا المجال فيكفي ذكر ان المدنيين هم أكثر ضحايا النزاعات والارقام تشهد على ذلك. ففي حين لم يتجاوز عددهم ٥ في المئة في الحرب العالمية الاولى بلغ عدد المدنيين الضحايا ٥٢ في المئة في الحرب العالمية الثانية. ويذكر انه سقط في نيكاراغوا ١٦٠ الف قتيل مدني و٧٥ الفا في نيكاراغي.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان: تنمية حركة عربية عبر البحث العلمي

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركزه القاهرة، وهو معهد للبحوث متخصص في دراسة حقوق الإنسان في العالم العربي كحقل علمي متميز. تشتمل مهمته الأساسية على تحليل وتفسير الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمعات العربية. تشرف عليه هيئة علمية، بحثية وفكرية تستهدف تعزيز ثقافة الحقوق.

من اصدارات المركز

نشرة "سواسية": تصدر كل شهرين، باللغتين العربية والانكليزية. تنشر معلومات عن أنشطة المركز ومشاريعه، وتلقي الضوء على النقاشات الجارية حول قضايا حقوق الإنسان. ويعتمد مركز القاهرة على منظمات حقوق الإنسان العربية، الأكاديميين، الصحفيين، الفنانين والمتقنين كشريحة رئيسية لقراء سواسية. -مجلة رواق عربي: غير دورية، ربع سنوية، فكرية، تعني بقضايا حقوق الإنسان. تهدف إلى تطوير منظور عربي نحو فلسفة ومبادئ حقوق الإنسان، واكتشاف المشكلات التي تواجه نشر وتوطيد مبادئ وقيم حقوق الإنسان في العالم العربي.

-ثالثا: برنامج حقوق المرأة

يسعى هذا البرنامج الى النهوض بالمداخل المتقدمة للبحث العلمي حول قضايا حقوق المرأة. ويهتم اهتماما خاصا بالبحث التجريبي، ولاسيما منها الإشكاليات الثقافية. -رابعا: برنامج الترويج لفكرة حقوق الإنسان.

يهتم هذا البرنامج بتعزيز وتشجيع تكوين فكر عربي أصيل لحقوق الإنسان، عبر المؤتمرات، الحلقات الدراسية والندوات.

يلقي هذا البرنامج الضوء على القضايا المطروحة بالحاح في الساحة السياسية والفكرية العربية.

-خامسا: البرنامج التعليمي: يستهدف تعزيز تعليم حقوق الإنسان عبر اليتيم متميزتين، هما:

- تأسيف ونشر الكتب الدراسية التي تعكس فلسفة مركز القاهرة.

- دعم الدارسين، لاسيما لدرجتي الماجستير والدكتوراه،

في أبحاثهم حول حقوق الإنسان في الدول العربية، ومساعدتهم عبر لجنة استشارية أكاديمية وتقديم التسهيلات المكتبية والمعلوماتية لهم.

- سادسا: تكوين قاعدة معلومات متخصصة: تمتد مهمة تكوين قاعدة معلومات متخصصة في مجال حقوق الإنسان إلى استخدام التقنيات المتقدمة لإدارة الوثائق، التاريخ السياسي والثقافي، ورصد التطور الفكري المتصل بحقوق الإنسان في العالم العربي.

-سابعاً: برنامج للتعاون العربي والدولي: يتيح هذا البرنامج إمكانيات متنوعة مثل: تقديم تسهيلات لمنح دراسية ولباحثين زائرين، المساهمة في المؤتمرات الدولية والإقليمية العربية، عقد الحلقات الدراسية التي تتيح إمكانيات التعاون، تبادل المطبوعات والأفكار، المساهمة في برامج بحثية والتنسيق بين المعاهد والمراكز المتخصصة في البحوث والتعليم...

من اهدافه

يلتزم المركز بالمواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان كافة الصادرة عن الأمم المتحدة. يسعى الى تحقيق اهدافه عبر الأنشطة، الأعمال البحثية، العلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية، التي يقوم بها بمفرده أو بالتعاون مع غيره.

كما يسعى المركز الى نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان عبر

بناء مداخل فكرية قوية، قادرة على حل إشكاليات تطبيق حقوق الإنسان، الأمر الذي يستلزم وضع خصوصية الحالة التاريخية الراهنة للمجتمعات العربية موضع الاعتبار والدراسة.

منهجية عمله

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشتمل على القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، عقد المؤتمرات،

الندوات والحلقات الدراسية، وتقديم الخدمات المكتبية الفنية والعلمية للطلاب والباحثين في مجال حقوق الإنسان، وإصدار مطبوعات تتضمن بحوث المركز، ككتيبات ومجلة دورية. يلتزم المركز بالضوابط الراسخة للعمل الفكري والعلمي والتعليمي، سواء في ما يتعلق بأداء أنشطته أو بالتعاون مع غيره.

أبرز برامجه:

-أولاً: برنامج الحقوق المدنية والسياسية يدرس إشكاليات التطور السياسي في المجتمعات العربية، ولاسيما إشكاليات إدارة الانتقال إلى الديمقراطية. يركز هذا البرنامج البحثي على الإشكاليات الثقافية والسياسية، بما في ذلك الثقافة المتصلة بالحقوق المدنية.

-ثانياً: برنامج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدرس إشكاليات خصوصية التخلف الاقتصادي في مظاهره العربية وصلتها بحقوق الإنسان، ومدى انعكاسات السياسات العامة على هذه الحقوق. كما يسعى الى ايجاد مداخل مدنية لحل مشكلات تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اولها حقوق الفئات المستهدفة وحق العمل.

لمزيد من المعرفة:

يمكن مراجعة العنوان الالكتروني لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان التالي: www.cihrs.org

المعهد العربي لحقوق الانسان: ادوات ووسائل تعزز ثقافة الحقوق

من أهم برامج ونشاطاته:

في مجال التدريب والتربية على حقوق الإنسان

يقوم المعهد بتنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية على حقوق الإنسان الموجهة إلى أعضاء منظمات حقوق الإنسان بما فيها المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، الطفل، التنمية، وفئات أخرى من المستفيدين مثل المحامين، الصحفيين، القضاة والطلبة. إضافة إلى تنظيم الندوات والمؤتمرات حول التربية على حقوق الإنسان.

في مجال التوثيق والمعلومات

يحتوي المعهد على مكتبة متخصصة باللغات الثلاثة عربي، فرنسي وإنجليزي، تضم المراجع الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان عموماً والمنطقة العربية خصوصاً. قام المعهد ببناء وتشغيل مجموعة من قواعد المعلومات البيبليوغرافية وغير البيبليوغرافية لتوفير المعلومات بسرعة وسهولة للمستفيدين. ويوفر المعهد التدريب المتخصص لأعضاء منظمات حقوق الإنسان في مجال معالجة المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان واستعمال التقنيات الحديثة بما فيها استعمال وانجاز مواقع على الإنترنت وإنجاز الأقراص الضوئية.



من البرامج التدريبية: دورة عبتاوي العامة.

في مجال الدراسات والبحوث

يتولى المعهد إدارة ومتابعة العديد من البرامج البحثية، كما يقوم بإعداد وتنظيم ومتابعة المؤتمرات، الندوات ومختلف التظاهرات العلمية. في هذا المجال أجرى المعهد، في الأعوام الماضية، دراسة حول واقع التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية في العالم العربي على أكثر من ٦٠٠ كتاب مدرسي، وذلك ضمن برنامج عربي حول دور التعليم والتربية في تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي.

لمزيد من المعرفة

يمكن مراجعة العنوان الإلكتروني للمعهد العربي لحقوق الانسان
التالي: www.aihr.org

تأسس المعهد العربي لحقوق الانسان عام ١٩٨٩، بهدف نشر الوعي لحقوق الانسان في العالم العربي، بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الانسان، اتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، وبدعم من مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان ومنظمة الاونيسكو. أتى تأسيسه استجابة لتطور وعي المنظمات العربية لضرورة دعم جهود حماية حقوق الانسان بالتربية عليها. ففي نهاية الثمانينات كانت حركة حقوق الانسان لا تزال في بداية تشكلها، ففكرت تلك المنظمات ان انشاء معهد متخصص في التربية على حقوق الانسان سيكون رافداً لنشاطات المنظمات العربية ومساعداً على ايجاد رؤية حول التربية على حقوق الانسان في المنطقة العربية، خصوصاً ان تعزيز واقع حقوق الانسان يتطلب الى جانب التشريعات والمؤسسات والقرارات ثقافة تدعمها وتجعل من كل مواطن، انساناً قادراً على المشاركة في اتخاذ القرار وصنعه والدفاع عن حقوقه. وعلى اثر عمله، حاز المعهد جائزة الاونيسكو لعام ١٩٩٢. وهو يدير نشاطاته عبر مركزه الرئيسي في تونس ومكتبه في بيروت، إضافة الى مجموعة من فرق العمل المتخصصة في عدد كبير من الدول العربية التي تساعد المعهد في البحوث، الدراسات، الاعلام، تنظيم الندوات والدورات التدريبية.

اولويات السنوات القادمة

يبتعد المعهد عن التعميم في عمله، فيركز دراساته على مناطق تأثير محددة ليستخلص منها الفعل الاستراتيجي. وقد أعد دراسات على مستوى العالم العربي عن حقوق الانسان في المدرسة والاعلام وعلى مستوى حقوق الطفل... يضع المعهد نقاط عمل متوسطة المدى، لمدة اربع سنوات، وحددت ادارة المعهد اربعة موجبات اعتبرت ذات اولوية لعملها في السنوات القادمة: اولاً: تنمية قدرات المجتمع المدني على تطوير حقوق الانسان في المنطقة العربية، ثانياً: تنمية الديمقراطية في معانيها كافة ولاسيما في ارتباطها في قضايا التنمية، ثالثاً: حقوق المرأة، ورابعاً: حقوق الطفل. وحددت لهذه الاولويات مجموعة من الانشطة من دراسات، تدريب وانتاج ادوات تعليمية وغيرها.

انطلاقاً من اهدافه، يعمل المعهد على:

- تطوير نشاطات التدريب والتربية على حقوق الإنسان عبر تنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات.
- تطوير دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- تدعيم قدرات المنظمات غير الحكومية العربية والمجتمع المدني في البلدان العربية.
- القيام بأبحاث حول حقوق الإنسان عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً.
- تطوير حقوق المرأة والطفل في المنطقة العربية.
- تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

تشمل اهتمامات المعهد الفئات التالية :

- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
- المؤسسات التربوية
- الأجهزة التنفيذية والقضائية والتشريعية
- فئات خاصة كالمرأة والطفل.



منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش"



المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة - أمان

تجري منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" تحقيقات منتظمة ومنهجية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في نحو سبعين بلداً في مختلف أنحاء العالم. تعنى المنظمة في كشف انتهاكات حقوق الإنسان وفضحها عبر نشرها لمعلومات موثوق بها. وهي تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات للمعنيين بحقوق الإنسان. وترصد المنظمة ما تقتتره الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسية، وتكتلاتها الجغرافية السياسية، ومذاهبها العرقية والدينية. وتدافع منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" عن حرية الفكر والتعبير، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة لإقامة العدل، والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي. وتقوم المنظمة بتوثيق أعمال القتل، "الاختفاء"، التعذيب، السجن التعسفي، التمييز، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وتدين هذه الانتهاكات جميعاً. وتهدف عبر نشر هذه الانتهاكات الى محاسبة الحكومات التي تعدي على حقوق مواطنيها، كما تتطلع إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية للبشر كافة وإعلاء شأنها.

وقد بدأت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" نشاطها في عام ١٩٧٨ بإنشاء قسم أوروبا وآسيا الوسطى (الذي كان يُعرف آنذاك باسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان)؛ أما اليوم فقد أصبحت تضم كذلك أقساماً تغطي إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. كما تركز المنظمة على ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بنقل الأسلحة، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة. ولدى المنظمة مكاتب في نيويورك، وواشنطن، ولوس أنجلوس، ولندن، وبروكسل، وموسكو، ودوشنبه، وريو دي جانيرو، وهونغ كونغ. ومنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" هي منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم ولا تقبل المنظمة أي أموال من الحكومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أنشئ قسم الشرق الأوسط في المنظمة عام ١٩٨٩ وهدفه رصد مدى مراعاة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعمل على تعزيز الالتزام بهذه الحقوق وإعلاء شأنها.

التالي: <http://www.hrw.org/>

تم تأسيس "أمان - المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة" في أيلول عام ٢٠٠٠ بهدف توفير المصادر والمعلومات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في المنطقة العربية. يهدف المركز الى إحترام سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان عموماً ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات خصوصاً.

يسعى المركز عبر موقعه الإلكتروني إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات كهدف عام عبر تحقيق الأهداف الفرعية التالية : توفير مجموعة متكاملة من المعلومات حول المواد ، المراجع والمصادر المعرفية المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة ، مثل الكتب ، الدراسات والأبحاث ، اشربة الفيديو والأفلام ، الرسائل الاخبارية ، الأرشيف الصحفي والمواد الإعلامية المختلفة. وتوفير النصوص المرجعية القانونية كالدساتير العربية ، القوانين، المواثيق والاتفاقيات والإعلانات العربية والدولية ذات العلاقة. وايضا توفير نصوص الخطط والبرامج الوطنية، العربية والدولية ذات العلاقة. توفير معلومات حول الخبرات العربية في المجال وفي مختلف التخصصات. توفير معلومات حول الخدمات المتاحة لضحايا العنف من النساء، وكذلك توفير معلومات حول الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية الوطنية ، العربية والدولية المعنية بمجابهة ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات. وتوفير معلومات حول الفعاليات، الأنشطة، البرامج، الحملات والجهود المختلفة ذات العلاقة. تعزيز صلات التنسيق بين المختصين والأشخاص والهيئات المعنية، الرسمية والأهلية. تشجيع التكامل والتعاون بين الجهات المختلفة بهدف تعميم الفوائد وتحسين الأداء وتفاذي تكرار الجهود وبعثرتها بما يقلص من هدر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة في المجال. توفير برامج تدريب دورية من خلال الموقع لتعزيز مهارات العاملين والعاملات في مجال مجابهة العنف ضد النساء وفي مجال معالجة وتأهيل الضحايا . توفير ملتقى للحوار عن بعد بين المعنيين من مختلف البلدان العربية. توفير خدمات إرشادية متنوعة عبر الموقع كالاستشارات القانونية الإجتماعية والنفسية توفير معلومات عن المواقع الإلكترونية العربية والدولية الأخرى ذات العلاقة. توفير المعلومات حول آليات مجابهة العنف ضد النساء والفتيات وطنياً ، عربياً ودولياً بما فيه الآليات القانونية والقضائية

يمكن للمعنيين والمهتمين الاطلاع على المعلومات التي يوفرها المركز عبر زيارة موقعه الإلكتروني على العنوان التالي <http://www.amanjordan.org/>

وسيلة اعلام ل ٣٠٠ مليون شخص ناطق باللغة العربية حول العالم. ويمكن الاطلاع عبره على معلومات هامة عن عمل اللجنة الدولية في الشرق الأوسط و باقي أنحاء العالم، وهو صُمم ووضع ليكون مرجعا لكل ما له صلة بالقانون الدولي الإنساني، قانون الحرب، والمواضيع المتعلقة به كالأسلحة، ومسؤوليات دولة الاحتلال، الأطفال فضلا عن اتفاقيات جنيف.

ويسهم الموقع في فهم أفضل للطرق التي تتبعها اللجنة الدولية في إنجاز عملها المستقل وغير المتحيز أثناء الحرب.

يمكنكم الاطلاع على المعلومات التي يوفرها موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر، عبر زيارة موقعه الالكتروني <http://www.icrc.org/ara>



رابطة تعليم حقوق الإنسان HREA

سمنظمة دولية غير حكومية، تدعم التربية على حقوق الإنسان وتدريب الناشطين والمحترفين في هذا المجال. كما تساهم في تطوير المواد التعليمية والبرامج. وتهدف الرابطة، عبر التركيز على نوعية التعليم، الى نشر الوعي وخلق المناخات والاجراءات اللازمة من أجل الحماية والحفاظ على حقوق الإنسان وتطوير المجتمعات الحرة والعادلة. تعمل المنظمة مع الأفراد مباشرة ومع المنظمات غير الحكومية والحكومات المهتمة بتطبيق معايير حقوق الإنسان في برامجها التعليمية. ومن أهم الخدمات التي تقدمها: تقديم العون في المناهج والمواد التعليمية، تدريب المجموعات المحترفة، البحث والتقييم، التطوير التنظيمي والتعاون مع الناشطين في مجالات حماية حقوق الإنسان.

للاطلاع على المعلومات التي توفرها رابطة تعليم حقوق الانسان يمكنكم زيارة موقعها الالكتروني على العنوان التالي: www.hrea.org



مركز معلومات المحكمة الجنائية الدولية مجد

تم إنشاء "مجد: مركز معلومات المحكمة الجنائية الدولية" في إطار مشروع نشر وتبادل المعلومات حول المحكمة الجنائية الدولية - وهو أحد مشاريع المعهد الدولي للنساء - الأردن، من أجل المساهمة في توفير المعلومات، الوثائق، الأخبار، تغطية الندوات، البرامج والنشاطات المتعلقة بالمحكمة على المستويين العربي والدولي. يهدف البرنامج عبر موقعه على شبكة الإنترنت الى إتاحة المعلومات والمراجع والوثائق ومتابعة التطورات لخدمة الباحثين والمهتمين وصانعي القرار. إضافة إلى المساهمة في الحملة العالمية لإرساء العدالة الجنائية ومنع مرتكبي أبشع الجرائم من الإفلات من العقاب، وذلك من أجل محكمة جنائية دولية مستقلة وفعالة. كما يهدف "مجد" إلى رفع الوعي العام بضرورة مساندة المحكمة للنهوض بمسؤولياتها في ملاحقة ومحكمة مرتكبي الجرائم التي تقع في إطار اختصاصها. يعتبر "مجد" أحد أهم المراجع في مجال العدالة الجنائية على شبكة الإنترنت باللغة العربية. ويسعى "مجد" الى المساهمة في حث الدول العربية على المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة، علماً بأن دولتان عربيتان صادقتا على النظام الأساسي هما الأردن وجيبوتي.

للاطلاع على المعلومات التي يوفرها مركز "مجد" يمكنكم زيارة موقعه على

العنوان التالي: www.iccarabic.org



اللجنة الدولية للصليب الأحمر الموقع العربي

منذ فترة طويلة، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرق الأوسط. وتنشط في كل من العراق، إسرائيل، الأراضي الفلسطينية المحتلة، إيران، الأردن، الكويت واليمن. منذ بداية عمل اللجنة الدولية في المنطقة، احتل الإعلام مكانة رئيسية فيه، إذ اقتضت ظروف العمل التوضيح للمشاركين في الحرب على العراق ماهيتها، وأن يدرك اطراف النزاع أهمية عملها فيساندوها في مجال القانون الدولي الإنساني، أي قانون الحرب. وتعتمد اللجنة الدولية على موقع "الانترنت" لتوفير

رواق عربي: مساهمات من الفكر الديني

رواق عربي مجلة، غير دورية، ربع سنوية، ذات طابع فكري، تعني بقضايا حقوق الإنسان وتعتبر مساهمة في حركة متنامية لحقوق الإنسان في العالم العربي واستجابة للحاجة الى البحوث في العالم العربي. تهدف المجلة إلى

المساهمة في تعزيز قيم حقوق الإنسان في العالم العربي وتطوير تفسير عقلائي للتراث العربي الإسلامي من منظور حقوق الإنسان ودراسة الإشكالية التي يطرحها تطبيق حقوق الإنسان في المجتمعات العربية. وفي هذا العدد الخاص عن "مساهمات من الفكر الديني" نجد دراسات عن النموذج المقاصدي وتنظير حقوق الإنسان، الإنسان في فكر الراغب الاصفهاني والمساواة في فكر اخوان الصفا إضافة الى قضايا اخرى ووثائق وتقارير.

للحصول على نسختك يمكنك الاتصال بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على العنوان التالي: ٩ شارع رستم، جردين ستي، القاهرة. او عبر البريد الالكتروني: srhi@csdi.gov

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

التربية المدنية في العالم العربي: قضايا واشكاليات

يقدم الكتاب مادة جديدة للمكتبة التربوية العربية تثري النقاش حول مستقبل

التربية المدنية وبناء المواطنة في المدارس والمجتمعات العربية. ويقدم الكتاب مجموعة من الدراسات حول واقع التربية المدنية في البلدان العربية، اعدتها خبراء من البحرين، لبنان، تونس، مصر، المغرب، الاردن، فلسطين، واليمن فكانت محصلة تجارب وعرض للوقائع والتحديات. في هذا المجال كذلك يعرض الكتاب لتجربة سيفيتاس- مركز التربية المدنية في كاليفورنيا في هذا المجال.

للحصول على نسختك يمكنك الاتصال بالشبكة العربية للتربية المدنية- المكتب الاقليمي على العنوان التالي: ارب سيفيتاس، ص.ب. ٢٤٩٦، صويلح ١١٩١٠، الاردن.

الدكتور كمال مغيث ومنى درويش

حقوق الانسان بين النص والتطبيق

يضم الكتاب مجموعة من ١٤ دراسة صادرة عن مركز عمان لدراسات

حقوق الانسان. تأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن العلاقة بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية والثنائية المعنية بقضايا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني من جهة، والتشريعات الوطنية الداخلية من جهة اخرى مع التركيز على التجربة الاردنية في هذا المجال. ومن مواضيع الدراسات: دور النظام القضائي في حماية حقوق الانسان، موقف

التشريعات الاردنية من قضايا القانون الدولي الانساني، الحق في محاكمة عادلة من خلال التشريعات الاردنية.... إضافة الى عدد اخر من الدراسات التي تغطي جوانب اساسية ومهمة في مجال التوعية بحقوق الانسان والمؤسسات المعنية بها وتطوير تشريعاتها وتطبيقاتها. ويعتبر الكتاب مادة مهمة للمشرعين والقضاة والمحامين ونشطاء حقوق الانسان. يمكن الحصول على نسختك من مركز عمان لدراسات حقوق الانسان.

القاضي الدكتور محمد الطراونة

الدليل التربوي لحقوق الانسان

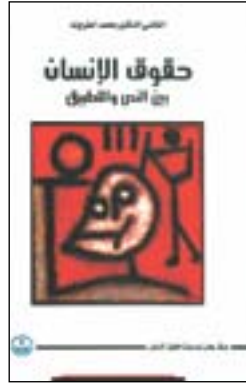
يشكل الدليل اطارا عمليا لمدرسي الانسانيات وخصوصا اساتذة التربية المدنية يساعدهم على ادخال مفاهيم حقوق الانسان على النقاشات الصفية. يتكون الدليل من ملاحظات منهجية ومذكرات تربوية معنية بقضايا

حقوق الانسان. تحتوي كل مذكرة على الاهداف، التوجيهات، التخطيط والوسائل التعليمية والتربوية. ويرتكز الدليل على طرق عملية تساعد المتعلم على التعلم الذاتي. يعتمد الدليل، إضافة الى المعلومات، على النصوص والرسوم التي ترد في الوثيقة المرفقة مع كل مذكرة ويمكن تصويرها وتوزيعها على المتعلمين كعينات تعليمية ووسائل اتصال.

للحصول على نسختك يمكنك الاتصال بالفرع

التونسي لمنظمة العفو الدولية على العنوان التالي: ٦٧، شارع ام كلثوم، ١٠٠٠ تونس.

منظمة العفو الدولية - الفرع التونسي



المجلة العربية لحقوق الإنسان

مجلة متخصصة في مجال حقوق الانسان تهدف الى المساهمة في تطوير ثقافة حقوق الانسان وتشجيع الدراسات الميدانية حول هذا الواقع. تعالج

المجلة في هذا العدد ملفا خاصا عن الاسلام وحقوق الانسان فتتناول مفهوم الحريات، والمواطنة في السياق الاسلامي، واقع تحفظات البلدان العربية على تطبيق اتفاقية التمييز ضد المرأة، ومظاهر التمييز داخل الاسرة في الفقه الاسلامي القديم... اضافة الى مقالات عن الحقوق الثقافية وعالمية حقوق الانسان، ومتابعات اخرى تتعلق بقضايا حقوق الطفل والاعلام...



للحصول على نسختك من هذه المجلة يمكنك الاتصال على العنوان التالي:
المعهد العربي لحقوق الانسان ١٤ نهج الجاحظ متفرع من شارع العز المنزه
الاول ١٠٠٤ تونس

صوت ضحايا العنف المؤجل

الكتاب للمهتمين والباحثين والعالمين في مجال حقوق الانسان ويعالج موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع الاردني بتجلياته القانونية والمجتمعية والسلوكية والدينية، عارضا لحقائق وارقام ومعطيات احصائية عن الانتهاكات.



الكتاب غني بمعطياته وارقامه وبالصور الكاريكاتورية التي تعكس واقع المرأة في المجتمع الاردني. للحصول على نسختك راجع مكتب

المركز على العنوان التالي: مركز الاعلاميات العربيات للدراسات والابحاث والاستشارات الاعلامية، عمان-جبل اللويده-شارع الاعلاميات العربيات، تليفاكس: ٥٠٥٩٨٢٠، ٤٦٤٨٨٨٩، ص.ب.١٩٩، رمز بريدي ١٩٧٤ طارق الاردن، او العنوان الالكتروني: awmc@accessme.com.jo

مركز الاعلاميات العربيات للدراسات والابحاث والاستشارات الاعلامية-الاردن

دليل التربية على حقوق الانسان

دليل تدريبي مبسط سهل الاستخدام يوفر للمدرسين والمعلمين والمربين وسائل تربوية تمكنهم من ترجمة قيم حقوق الانسان على مستوى السلوك اليومي للافراد. كما يوفر الدليل مادة قيمة للمهتمين من الشباب في توسيع افاق معرفتهم بحقوقهم وحقوق الاخرين نحو تثبيت كونية حقوق الانسان. ويتضمن الدليل تقنيات ومناهج وانشطة وتطبيقات حول مفاهيم حقوق الانسان مثل: الحرية، المساواة، والكرامة.

يمكنكم ان تحصلوا على نسختكم من فرع أمنستي المغرب، العنوان: ١١ زنفة سويسرا، ساحة انكترا، المحيط الرباط.
شبكة التربية على حقوق الانسان لمنظمة العفو الدولية - فرع المغرب



دليل حقوق المرأة

هذا الدليل هو جزء من نموذج تعليمي وتربوي أعده "المعهد الدولي لتضامن النساء". تتمحور تمارينه الموزعة على احدى عشر جلسة، التي اعادت صياغتها وكيفتها مع الخصوصية المغربية شبكة النساء في منظمة العفو الدولية- فرع المغرب، حول أنشطة واسئلة توجه الى المشاركات بشأن حقوقهن والاساليب المتوفرة في ثقافة وتقاليد المجتمع لاثبات هذه الحقوق. يضم الدليل ٣٥ نشاطا. تم تقديمها على شكل ورشات تستغرق ٣٠ ساعة و٣٥ دقيقة. ويمكن برمجة هذه الأنشطة في دورتين تكوينيتين.



يمكن ملاءمة محتوى هذا الدليل بحسب خصوصية كل مجتمع. ويمكن ان يكون وسيلة عمل مساعدة للهيئات الحقوقية والتربوية والحكومية وخصوصا للمنظمات التربوية بهدف رفع وعي المرأة بحقوقها ومساعدتها على الاندماج والمشاركة في الحياة العامة.

للحصول على نسختك راجع منظمة العفو الدولية- فرع المغرب على العنوان التالي: ١١ زنفة سويسرا، رقم ١، حي المحيط، الرباط.
منظمة العفو الدولية - فرع المغرب

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لأشخاص

يناضلون من أجل احترام وحماية حقوق الانسان العترف بها دوليا. وتتطلع منظمة العفو الدولية الى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الانسان النصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي غيره من المعايير الدولية لحقوق الانسان.

وسعى لتحقيق هذه الغاية، تقوم منظمة العفو الدولية بأبحاث وأنشطة من أجل منع الانتهاكات الجسيمة التي تمس الحق في السلامة الجسدية والعقلية وحرية التفكير والتعبير والتحرر من التمييز، في اطار عملها للارتقاء بجميع حقوق الانسان.

ومنظمة العفو الدولية مستقلة عن جميع الحكومات والعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وهي لا تؤيد ولا تعارض آراء الضحايا الذين تسعى لحماية حقوقهم، فهي لا تعنى الا بحماية حقوق الانسان بشكل نزيه ومتجرد.

ومنظمة العفو الدولية حركة ديمقراطية تتمتع

بالاستقلالية في ادارة شؤونها، ولديها ما يربو على مليون

ونصف مليون من الأعضاء والمؤيدين والمشاركين فيما

يزيد عن 150 دولة واقليميا في جميع ارجاء العالم وتعتمد

النظمة في تمويل أنشطتها بالأساس على اشتراكات

وتبرعات أعضائها ومناصريها في مختلف انحاء العالم.

منظمة العفو
الدولية



من مآسي العراقيين

ياسر علاء، ١٧ عاماً، إلى إحضار سيارته، ونقل الصبي اليها بمساعدة جار آخر، واتجها به نحو المستشفى.

يقع المستشفى على بعد سبع دقائق في سيارة مسرعة، في شوارع خالية. إلا أن دبابة اعترضت تقدمه، ووقفتهم في الطريق. حاول ركاب السيارة ايضاح الامر للجنود عبر

مترجم شرحوا له انهم ينقلون صبياً مصاباً في المقعد الخلفي للسيارة. غير أن الجنود الأمريكيين قيدوا أيديهم خلف ظهورهم وألقوا بهم أرضاً، ووجههم إلى أسفل. ويقول ياسر إنه عندما حاول جاسم النهوض، صوبوا مسدساً إلى رأسه.

بعد حوالي ١٥ دقيقة، سُمح لهم بالنهوض وأمرهم بالعودة إلى المنزل كانت الساعة قد أصبحت الحادية عشرة مساءً، وكان حظر التجول قد بدأ، فأرأوا محمداً وقد فارق الحياة. ويذكر ان عملية إيقاف السيارة التي

تحمل الصبي الجريح وإلقاء القبض على السائقين استغرقت نحو نصف ساعة.

وفي ٩ يوليو/ تموز، حضر جنود أمريكيون إلى منزل الأسرة، حيث فحصوا مكان حادثة القتل، وأجروا مقابلات مع اثنين على الأقل من الشهود. وأبلغوا الأسرة أن جندياً أحتُجز بسبب تلك الحادثة، وإنهم سيقدمون تقريراً إلى رؤسائهم حول ما شاهدوه.

من تقرير منظمة العفو الدولية-تموز

يقع منزل آل الكبيسي في منطقة حي الجهاد في العاصمة العراقية بغداد. وعلى جري العادة في أسرته البغدادية، حمل محمد الكبيسي، البالغ من العمر ١٢ عاماً، فراشه إلى سطح المنزل مساءً، حيث ينام أفراد الأسرة صيفاً، على ان يُنزلها شقيقه التوأم إلى أسفل في صباح

اليوم التالي. إلا أنه عند التاسعة والنصف من ذلك المساء، ٢٦ يونيو \ حزيران، بدأ عشرات الجنود الأمريكيين، القيام بعمليات تفتيش في المنازل التابعة في ذلك الحي. استرعت حركة الجنود انتباه محمد وهو يصعد الدرج الى السطح، فوقف يراقبهم. كانت الساعة زهاء العاشرة والنصف مساءً. شاهده أحد الجنود من المنزل المقابل فسدد بندقيته نحوه. كان يقف بالقرب منه ثلاثة عراقيين، فصرخ أحدهم بالجندي قائلاً له: ' هذا طفل' - على ما أبلغ أحدهم مندوبي

منظمة العفو الدولية- فأجاب الجندي: 'لا ليس طفلاً، وأطلق النار. كان أفراد أسرته في منزل أحد الجيران، الذي كان والد محمد قد نقله إلى المستشفى في وقت سابق، عندما بلغهم خبر وفاة ابنهم محمد. فهرع الأهل إلى المنزل، وأسرعت الأم وفاء الى ابنها لمعانقته فوجدته على قيد الحياة. بعد عملية إطلاق النار، اقتحم المنزل نحو ٢٠ جندياً أمريكياً وبدأوا بتفتيشه. وتقول الأم وفاء الكبيسي ان الجنود ركلوها جانباً بينما كانت تحتضن ولدها النازف، بدل القيام باسعافه. أسرع أحد الجيران، ويدعى



مركز منشرة إقليمية متخصصة في التربية على حقوق الإنسان

استمارة تقييم العدد التجريبي [عدد ربيع ٢٠٠٤]

رأبكم بالنشرة أساسب بالنسبة لنا. لذا نتمنى عليكم استكمال هذه الاستمارة والمساهمة في تطوير النشرة لتناسب حاجاتكم وتطلعاتكم.

أسم المؤسسة/الجهة: الببء:

المحتوى:

ما هي أكثر الأجزاء التي أعجبكم في النشرة ولماذا؟

ما هي الأجزاء التي تتطلب تحسبناً وتعديلاً؟

التصميم:

ما هو رأيكم بتصميم النشرة بشكل عام. هل ساعدكم أو لم يساعدكم على تصفح محتوياتها؟ من ناحية وضوح الخط المستعمل. اختيار الصور. توزيع الصفحات. الخ:

اقتراحات:

ما هي اقتراحاتكم لمواضيع أو قضايا أو أقسام ممدر. أن تتضمنها النشرة:

كيف تقيمون النشرة بشكل عام: ممتازة جيدة متوسطة ضعيفة

معلومات عامة:

كيف تفضلون أن يتم إرسال النشرة لكم في المستقبل: البريد العادي البريد الإلكتروني بواسطة الإنترنت

هل ترغبون في الحصول على نسخ إضافية من النشرة لتوزيعها على شركائكم؟ إذا نعم. كم نسخة تطلبون؟

الرجاء استكمال الاستمارة وإرسالها عبر البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

هاتف: ٨٠٥٦٦٣/٤ (١-٩٦١+)

فاكس: ٨٠٥٦٦٥ (١-٩٦١+)

البريد الإلكتروني: mena@amnesty.org

صباثرنا بأيدنا

فلنضع حداً
للعنف
ضد المرأة

